

اجندة العمل

الاحد الموافق ٢٥/١١/٢٠١٢

الوقت	الجلسة
١:٠٠ : ٢:٠٠	تسجيل وتعارف
٢:٠٠ : ٣:٠٠	دور مؤسسات الدولة فى تعزيز سيادة القانون أ.د. هشام محمد البدرى أستاذ ورئيس قسم القانون العام (كليه الحقوق جامعه المنوفيه)
٣:٠٠ : ٣:١٥	إستراحة
٣:١٥ : ٤:٠٠	أسئلة ومداخلات



جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية

تعزيز سيادة القانون في مصر

((خلال فترة التحول الديمقراطي))

دور مؤسسات الدولة في تعزيز سيادة القانون

أ.د. هشام محمد البدرى

أستاذ ورئيس قسم القانون العام

(كلية الحقوق جامعه المنوفيه)

نوفمبر ٢٠١٢

الدولة والمجتمع المدني فى واقع متغير

مقدمة

تشابكت الأحداث والتقلبات العالمية مع نهاية ستينات القرن العشرين وأوائل السبعينات لتفرز مرحلة جديدة نوعيا من مراحل حياة النظام الرأسمالى، حيث تم تأكيد وترسيخ ملامح هذه المرحلة بصعود تيار اليمين المحافظ إلى السلطة فى الغرب الرأسمالى مع أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ليعلن بذلك عن سيطرة ما عرف بالليبرالية الجديدة.

وتقدم هذه المرحلة بوصفها تمازجا تاما بين مصالح القوى والشركات الرأسمالية دوليا (اقتصاديا وسياسيا) وبين مؤسسات الدولة فى النظم الرأسمالية المتقدمة، وبصفة خاصة الولايات المتحدة وإنجلترا، وحيث شهدت مع الوقت ضغطا متزايدا على النظم والمجتمعات المختلفة لفرض ذلك النمط عليها وإدماجها فى إطار مجتمع متعدد الأطراف بلا عوائق فيما عرف بالعولمة.

إشكالية البحث:

فى ذلك السياق المذكور يركز دعاة العولمة على ضرورة إعادة النظر فى الدولة القومية "الوستفالية" وجدوى استمرارها وكذلك على تشجيع وتأكيد دور تنظيمات المجتمع المدنى فى سد الفراغ الذى يمكن أن يخلفه تراجع دور الدولة فى الحياة العامة، وأيضا تشجيع وترسيخ الممارسات الديمقراطية انطلاقا من القاعدة الشعبية الأوسع المفترض أن تتمتع بها تنظيمات المجتمع المدنى.

هذه الدعوات من قبل مناصرى العولمة تستدعى التوقف بالتأمل أمام مجموعة أفكار هامة تثيرها.

فإذا كان الفرض أن المجتمع المدنى يمثل الخيار المتصور لاستكمال دور الدولة فى ظل سياسات العولمة، فإن ذلك يعنى ضمنا أن ثمة تناغما بين دور الدولة ودور المجتمع المدنى بما يجعل أحدهما مكملا للآخر.. وبمفهوم المخالفة فإن تصورا لتضاد - أو بالأقل عدم تناغم - بين دورى كل منهما يعد فرضا مستبعدا فى مفهوم مناصرى العولمة.

ومن ناحية أخرى يثور التساؤل حول مبررات التمسك بإحياء وتشجيع تنظيمات المجتمع المدنى فى ظل هذه المرحلة وبهذا الإلحاح غير المسبوق تاريخيا؟ .. لا يجد

المتابع صعوبة فى الاعتقاد بوجود نوع من الأهداف - يسعى منظرو العولمة إلى تحقيقه - يصب فى نهاية الأمر فى صالح ترسيخ أركان سياسات العولمة .

وإذا كانت فكرة المجتمع المدنى - مثلها مثل فكرة الدولة القومية - بالأساس فكرة وليدة التطور التاريخى للمجتمعات الأوربية الرأسمالية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا^(١) ، فإن التساؤل يثور حول ملائمة تبنيتها كمقولة جاهزة تصلح للتطبيق زمانا ومكانا بالتجريد من خصوصيات المجتمعات محل البحث^(٢) .

لقد كان باديا أن العالم يسير بخطى رسمت بمهارة فائقة من قبل القوى الرأسمالية الدولية ذات المصلحة فى فتح الأسواق وتحرير التجارة تحت غطاء من دعاوى حقوق الإنسان والديمقراطية والشراكة المتكاملة بوصف شعوب العالم أجمع أعضاء للقريبة الكونية الواحدة ، إلى أن استيقظ العالم على انفجارات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن !

هاهنا يكاد يجمع المحللون على القول بأن ثمة نقلة نوعية -ربما تكون جذرية - سوف تجتاح العالم . ولذا يؤكد المحللون على أن عالم ما بعد ١١ سبتمبر سوف يختلف تماما عما كان عليه عالم ما قبل ١١ سبتمبر^(٣) .. ولا شك أن مقولة المجتمع المدنى وأركانها ودعاؤها - مثلها مثل فكرة الدولة القومية - قد نالها الكثير من سلبيات مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر.. فهل إذن يمكن القول بأنها قد غيرت قواعد اللعبة؟
منهج البحث :

تفريعا على ما سبق يمكن القول أن الدولة والمجتمع المدنى قد نالتهما مجموعة كبيرة من المتغيرات عبر تاريخ المجتمعات الرأسمالية ، وبحيث يصح النظر إلى مجموعة التغيرات الكيفية عبر تاريخها من خلال حزم ثلاث متميزة . فقد كانت النظرية التقليدية السياسية والقانونية قد شيدت بناءً فكريا لكل منهما ظل مستقرا حتى نهاية السبعينات ،

(١) يمكن الرجوع فيما يتصل بالمكونات النظرية للمجتمع المدنى فى كلاسيكيات الفكر الغربى إلى :
- جون لوك : رسالتان فى الحكم المدنى ، ترجمة ماجد فخرى ، بيروت ١٩٥٩ .
- جان جاك روسو : فى العقد الاجتماعى ، ترجمة دوقان قرقوط ، بيروت ، د.ت
وكذلك طبعة مكتبة الأسرة ٢٠٠٠ : ترجمة عبد الكريم أحمد ، تقديم د. حسن سغفان ، مراجعة : توفيق اسكندر، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

والطبعة الفرنسية: . Rousseau : contrat social , livre 1, ed. Hallwachs, paris , 1943
(٢) د.كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى ، عالم الفكر ، الكويت ، العدد الثالث يناير/مارس ١٩٩٩، ص ١٩ .

(٣) المصور : عالم ما بعد حرب الإرهاب : أزمة الركود العالمى ، الأمن ومصير الحريات ، شكل العلاقات الدولية (حوار الأسبوع) - مجلة المصور ، العدد ٤٠١٨ ، ١٢/١٠/٢٠٠١ ص ٣٠ ، وقد شارك فيه نخبة من المفكرين : د. أنور عبد الملك ، د.محمود عبد الفضيل ، د. صلاح عبد الكريم ، د. أحمد الغندور .

حين استجمعت عملية العولمة أدواتها وقواها لتفرض واقعا مختلفا رسخه انفراد الرأسمالية بالعالم بانهيار المعسكر الشرقى وتفككه..

وفى غمرة النشوة الرأسمالية ومحاولة إعادة ترتيب العالم باتجاه ترسيخ السياسات الليبرالية والتحررية يستفيق العالم على انفجارات سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة ، بما تبدأ معه مرحلة متميزة نوعيا .

هكذا يمكن القول بأننا إزاء أبنية فكرية وعملية متميزة إلى حد كبير تستدعى دراسة إشكالية البحث وفق تقسيم يسمح بدراسة كل منها على استقلال .

هذا ويجدر بالذكر أن هذا العمل إنما يسعى بالأساس إلى طرح فرضية للنقاش .. من موقف حيادى يحاول رصد المتغيرات الأكثر دلالة فى تطورها .. أملا فى التوصل إلى منهج ملائم لدراستها منظورا إليها من زاوية المصلحة الوطنية ، وذلك قبل أن تسعى إلى تقديم نتائج .

صعوبات البحث :

لا يخفى أن إشكالية البحث تتسم بدقة شديدة . فمن ناحية أولى فإنها تقع على الحد ما بين علوم عدة كالسياسة والاقتصاد والاجتماع والفلسفة إلى جانب علم القانون بما يحتاج إلما ملائما بها.

ومن ناحية ثانية يحتاج الأمر إلى الإلمام بحدود ومفهوم وآليات عملية العولمة .. وهى المسألة التى كانت ولا تزال تتسم بأكبر قدر من الجدل وعدم الوضوح والتعقيد ، لاشتغالها على قضايا اقتصادية وسياسية وقانونية ، ناهيك عن مظاهرها العلمية والتكنولوجية المعقدة حتى على ذوى التخصص .

من ناحية ثالثة – فإن إشكالية البحث تحتاج إلى متابعة تحليلية دقيقة وواعية للأحداث على الصعيد الدولى والمحلى لاستكشاف واستجماع ما قد يكون ذا صلة ودلالة فيما يخص إشكالية البحث ، وهو ما ازداد دقة وصعوبة بعد انفجارات سبتمبر ٢٠٠١ .

أخيرا فإن غالبية الكتابات الحديثة حول تطورات الأحداث فيما يخص إشكالية البحث تتسم باعتمادها مواقف معيارية وكثيرا ما لا تتجاوز كونها متابعات صحفية .

حول تسمية هذا العمل:

كان التصور المبتدأ دراسة إشكالية البحث فى ظل العولمة.. غير أنه تكشف عدم ملائمة تناولها دون تعرض للبناء التقليدى للنظرية القانونية والسياسية لكل من الدولة والمجتمع المدنى فى الإطار التاريخى للرأسمالية حتى ما قبل العولمة، تلك الأخيرة التى نالت أركان النظرية المستقرة تقليديا بعظيم التغيير. هكذا كنا أمام مرحلتين متميزتين تاريخيا وعمليا وكذلك فكريا، ولم يعد ممكنا من ثم الاكتفاء بمسمى العولمة وحده فى عنوان هذا العمل.

ثم جاءت أحداث سبتمبر لتقدم مرحلة ثالثة، لازالت قيد التشكل في إطار من خلط واسع المدى في المفاهيم والرؤى والآراء. وليزداد الاقتناع بعدم ملائمة الاكتفاء بمسمى العولمة في عنوان البحث.

هكذا لم يعد ملائما سوى التعرض للتغيرات الفكرية والنظرية في إطار واقع كانت سمته الأساسية سرعة التغير والتبدل، ولتفرض تسمية البحث " الدولة والمجتمع المدني في واقع متغير " نفسها منهجيا كأقرب المسميات دلالة على إشكالية الدراسة ومنهج تناولها.

خطة البحث:

تفريعا على ما سبق فإننا نجده ملائما تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة فصول على النحو

التالي :

- الفصل الأول - الدولة والمجتمع المدني في إطار رأسمالية ما قبل العولمة .
- الفصل الثاني - الدولة والمجتمع المدني في ظل العولمة.
- الفصل الثالث - الدولة والمجتمع المدني في عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

الفصل الأول

الدولة والمجتمع المدني في إطار رأسمالية ما قبل العولمة

تعد نظرية الدولة وكذلك المجتمع المدني نتاجا مباشرا للتطور التاريخي للمجتمع الرأسمالي الغربي، حيث نشأتا تلبية لحاجات تاريخية محددة. وإذا كانت أوضاع البلدان الرأسمالية قد عرفت تغيرات عديدة منذ العصور الوسطى حتى سبعينات القرن العشرين، إلا أنها لم ترق إلى المستوى الذي يسمح لها بأفراز تغيرات بعمق ما أفرزته حقبة ثمانينات وتسعينات القرن الماضي (التي عرفت بالعولمة) إلى الحد الذي طرح تساؤلات عميقة حول الحاجة التاريخية للدولة ومبررات استمرارها، والبدء في طرح التصورات عن البديل.

ومن ثم فإن الفهم الصحيح للدولة والمجتمع المدني في ظل العولمة لا يمكن أن يتأتى دون وعى بالنشأة التاريخية لكل منهما في السياق والإطار الرأسمالي من ناحية، ودون إلمام بأركان الدولة وخصائصها من ناحية أخرى، إلى جانب التعرض سريعا للجدل حول ضرورة الدولة كمقدمة لازمة لفهم الجدل الحالي حول ضرورة الدولة في ظل العولمة. وعلى ذلك نقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة. ندرس في الأول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في السياق الرأسمالي عبر تطورهما. وفي الثاني نعرض لضرورة الدولة، وأخيرا لأركان الدولة.

المبحث الأول

الدولة والمجتمع المدني: تضاد أم تناغم ؟

لم تكن فكرة الدولة القومية قد عرفت بعد في العصور الوسطى في أوروبا^(١) حيث سيطرت الكنيسة والإقطاع من الناحية الواقعية في ظل رئاسة زمنية رمزية للإمبراطور.. ومع ظهور الورش (التي مثلت نويّات المصانع فيما بعد)، وتطور نظام الطوائف استطاعت الفئات الرأسمالية (التجارية وقتذاك) أن تستجمع شتاتها لتتشكل على نحو سمح لها بأن تبرز كقوة اجتماعية متميزة بما تمكنت من حيازته من تنظيم وتناسق وقدرة على فرض فكرها اجتماعيا^(٢)، حيث كان من صالحها تقليص دور الكنيسة ودور الإقطاع في أن واحد، باعتبارهما كانا يمثلان حجر عثرة في طريق أهدافها.. وعليه فقد صارت الطبقة الصاعدة اجتماعيا للتخلص من سيطرة الكنيسة والنظام الإقطاعي، بما مثل إرهابات نشأة الدولة القومية في أوروبا^(٣)، تلك التي قامت على أكتاف الطبقة الرأسمالية^(٤) بعد حروب طويلة مختلفة الأسباب والدوافع - وإن كان أبرزها النزاعات الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت - طالمت أوروبا كلها، لتنتهي بمعاهدة وستفاليا ١٦٤٨م التي كرست نشأة الدولة القومية^(٥)

(١) يظل التأكيد قائما على أن العصور الوسطى les moyens Ages كمرحلة تاريخية لها ملامحها المتميزة كانت قاصرة على أوروبا وحدها دون غيرها من بلدان العالم وخاصة العالم الإسلامي، الذي كان يعيش أنها مرحلة من أزهي مراحل ازدهاره.. لكن الفكر الغربي المسيطر سعى دائما إلى فرض تاريخ أوروبا على العالم دائما بوصفه الطريقة النمطية والمنطقية للنمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.. ومن ثم عادة ما ينصح الدول الأخرى (المختلفة) بتبني هذا النمط إن أرادت تطورا.. وهي مقولة أيديولوجية بالأساس تستهدف الإبقاء على أوضاع تلك البلدان كما هي عليه من ناحية== إضافة إلى تصوير ما تمر به تلك البلدان بوصفه إحدى مراحل التطور المنطقية تاريخيا بما يعفى البلدان الأوربية من أي مسؤولية عما تمر به تلك البلدان.

(٢) د. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة رقم ١١٨، الكويت، ص ٢٠ وما بعدها.

(٣) Prelot (M.): Inst. Polit. et Dr. cons., paris, 1975, p.56

(٤) راجع حول تفسخ النظام الإقطاعي وتحوله إلى المرحلة الرأسمالية: Maurice Dobb: studies in the development of Capitalism, Routledge & Kegan, LTD, london 1954.

(٥) Walter c.opello & Stephend. Rosaw: the nation-state and global

Boudler: lynne Rinner pullishus, 1999, p.70 .order,

د. محمد سعد أبو عامود: الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة، الديمقراطية ع ٣، صيف ٢٠٠١، ص ٦٩ وما بعدها، حسن محمد سلامة: الدولة القومية في الخبرة الغربية؛ النشأة والتطور، الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٥٥ وما بعدها؛ أحمد عبد الحفيظ: الدولة في الفكر السياسي والفكر القانوني، الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٤٣ وما بعدها.

وقد شهدت تلك المرحلة تمازجا ما بين مصالح الطبقة الصاعدة وبين الدولة القومية التي قامت على أكتافها ، ومن ثم فقد مارست الدولة (في ظل التجاريين) كل الوسائل ، ولجأت إلى كل الطرق الممكنة (مشروعة أو غير مشروعة) ^(١) لترسيخ وحماية مصالح الرأسمالية الصاعدة ^(٢) ، سواء بفرض الحماية الجمركية والاقتصادية والمساعدات المختلفة داخليا ، وتقوية الدولة خارجيا ^(٣) .

وقد أدت هذه السياسات إلى توسيع الأسواق وانتقال كثير من الاختراعات والاكتشافات إلى حيز التطبيق العملي ، بما رتب تطورا نوعيا في قوى الإنتاج عرف باسم الثورة الصناعية ، وتغيرت علاقات الإنتاج لتتم في إطار رأسمالي بحت . وينقسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة عاملة لا تملك سوى قوة عملها التي تتبعها إلى الرأسمالي كمصدر وحيد لدخلها ، وطبقة الرأسماليين التي تملك وسائل الإنتاج وتستأجر قوة العمل وتشتري المواد الخام والآلات وتوجه عملية الإنتاج لإنتاج سلع توجه إلى السوق للحصول على أكبر ربح نقدي .. وقد تمخض ذلك التطور عن تركيز ملكية أدوات الإنتاج في أيد عدد محدود من الرأسماليين.

ورويدا تتضح أهمية الصناعة ورأس المال الصناعي إلى درجة أن تحولت القيادة لتصبح في يد رأس المال الصناعي وليتحول رأس المال التجارى إلى مركز التابع له ، ولينشأ من ثم النظام الرأسمالي الصناعي الذى تدعمت جذوره اقتصاديا (بالتوسع فى الإنتاج السلقى وزيادة تراكم رأس المال) ، واجتماعيا (بالقضاء على علاقات الإنتاج الإقطاعية) ، وسياسيا (باستيلاء البورجوازية على السلطة) ^(٤) . أصبحنا إذن أمام نقلة نوعية جذرية .. نقلة نوعية أصبح معها تدخل الدولة الدائم والشامل يتحول عانقا فى طريق الطبقة الرأسمالية (الطبقة الوحيدة المنظمة اجتماعيا) ، بما مهد لولادة تيار فكرى جديد نظر له آدم سميث ورفاقه فيما اشتهر بفكر المدرسة التقليدية ^(٥) ، ويبدأ دور الدولة فى التراجع تحت ضغط من الطبقة الرأسمالية، فتكتفى بمجموعة من الوظائف عرفت بوظائف الدولة الحارسة.

-
- (١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان : فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، عالم المعرفة رقم ٢٣٨، الكويت س ٢٠٠٠، ص ٣٧٩
- (٢) راجع : جون كينيث جالبريث : تاريخ الفكر الاقتصادى الماضى صورة الحاضر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تقديم إسماعيل صبرى عبد الله ، عالم المعرفة رقم ٢٦١ سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٤٥ وما بعدها .
- (٣) د. محمد السيد سعيد : القومية والشركات عابرة القومية ، الفكر الاستراتيجى العربى ، س ٥ ، ١٩٤ ، يناير ١٩٨٧ ، ص ١٢٨ وما بعدها - د. رمزى زكى : التاريخ النقدي للتخلف ، مصدر سابق ، ص ٢٥ وما بعدها .
- (٤) د. رمزى زكى : التاريخ النقدي .. مصدر سابق ، ص ٥٠-٥٣ .
- (٥) جون كينيث جالبريث : تاريخ الفكر الاقتصادى .. مصدر سابق ، ص ٧١ وما بعدها .

لقد بدا واضحا أن التمازج التام بين الدولة القومية بسياساتها التي اتبعت في ظل المرحلة الميركانتيلية وبين مصالح الطبقة الرأسمالية قد بدأ يتراجع، إذ ستمثل الدولة من الآن فصاعدا عبا على كاهل الطبقة الرأسمالية الصناعية.

ويزداد هذا المد صعودا ويكتسب أرضا بعد أرض، ليسيطر فكر النيوكلاسيك. وقد غدا مستقرا في ظله أن أي دور للدولة إنما هو إفساد للنمو المنطقي والتوازن المقترض الناتج عن سريان قواعد القانون الطبيعي، خاصة وأن كل فرد إنما يمثل "رجلا رشيدا" قادرا على تحقيق أقصى فائدة في ظل سريان حر لقواعد ذلك القانون الطبيعي، وبحسبان المجتمع يمثل مجموعا بسيطا لجماعة الأفراد المكونين له فإن تحقق الخير للأفراد يحقق الخير الجماعي للمجتمع^(١).

هكذا كان التوازن الكلي - اقتصاديا واجتماعيا - مفترضا. طالما لم يكن للدولة دور، وطالما امتلك الفرد حريته الكاملة (وبالطبع الفرد الرأسمالي تحديدا) في أن يعمل كيف يشاء بحثا عن أقصى استفادة^(٢).

فقد سيطرت على دعاة الحرية في تلك المرحلة فكرة مؤداها أن ثمة صراعا ما بين متطلبات الفرد وبين متطلبات الجماعة، ومن ثم فإن الدفاع عن حرية الإنسان يستوجب اعتبار الدولة ضررا محضا وإن كان ضروريا، مما تلج معه الحاجة إلى تحديد سلطة الدولة ومجالات تدخلها إلى أدنى قدر ممكن. وفي ذلك نشأت واستقرت فكرة الدولة الحارسة لتحصن دور الدولة في وظائف إقامة القانون والنظام وأداء العدالة وحماية الدولة ضد العدوان الخارجي، أما ما عدا ذلك اقتصاديا كان أو اجتماعيا فهو نطاق النشاط الفردي الذي يمتنع على الدولة إلا استثناء ولضرورة أن تتدخل فيه^(٣).

لقد تراجع دور الدولة ليقتصر في أقل مواقعه مساحة، بما كشف عن أن التمازج القديم ما بين مصالح الدولة كسلطة وبين مصالح الطبقة الرأسمالية قد غدا مسألة تاريخية^(٤).

لكن طول سيطرة الطبقة الرأسمالية على أوروبا على مدار تلك المرحلة منذ نهايات العصور الوسطى إلى أوائل القرن العشرين وما شهدته من ممارسات اتسمت بالقسوة تجاه

(١) جون كينيث جالبريث : مصدر سابق ، ص ١٢٩ وما بعدها - د. حازم البلاوي : دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦ ، ص ١٠٦ وما بعدها .

(٢) يستند التوازن الاقتصادي الكلي على قدرة الأسواق على الموازنة بين الطلب والعرض لكل فرد، لينتهي بالتوازن الكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي بما يرتب توازن الاقتصاد ككل ، فيما عرف بقانون المنافذ أو الأسواق لجون باتست ساى ، د.حازم البلاوي: دليل الرجل العادي .. ، مصدر سابق ، ص ٣٣٥ .

(٣) د. طعيمة الجرف: نظرية الدولة ، مصدر سابق ، ص ٣٣٥ .

(٤) د. رمزي زكي : الليبرالية المتوحشة ، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٣ ، ص ٣٩ وما بعدها .

طوائف المجتمع الأخرى قد غذى رويدا النزعة العدائية فى مواجهتها، وقدم وقودا فاعلا لاشتعال روح اليقظة لدى التنظيمات العمالية والشيعوية وغيرها فى أوربا، تلك التى اكتسبت قوة بعد قوة، وليأتى نجاح الثورة البلشفية فى روسيا ليوفر لها معينا ذخرا من القوة المعنوية والأيدولوجية^(١).

وفى خضم ذلك تستحكم أزمة الكساد الكبير لتكشف أكثر فأكثر فساد الفكر المسيطر اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا^(٢).. ولم يكن من مخرج للدولة الرأسمالية سوى أن يكون لها دور لإعادة بث الروح فى النظام وإلا فإنها النهاية^(٣).. وفى ذلك أتى كينز بنظريته العامة فى العمالة والتشغيل^(٤). النظرية التى لم تكن تستهدف بالأساس سوى انتشار الاقتصاد الرأسمالى من أزمته^(٥)، رغم أنها خاطبت (أيدولوجيا) الفئات العمالية بوصفها ترمى إلى رفع معدلات التشغيل والقضاء على البطالة وخلق دخول عالية (تسمح لهم بحياة كريمة) ... وهى الفكرة التى لاقت رواجاً وأصابها مرماها جيدا .

لقد انتشل كينز الدولة الرأسمالية (والطبقة الرأسمالية بالطبع) من أزمته الأيدولوجية قبل أزمته الاقتصادية .. لتبدأ الدولة فى ممارسة دور تدخلى بدءاً من أفكار كينز^(٦).

وقد شهدت تلك المرحلة وما تلاها تنظيماً متزايداً لطبقات المجتمع الأخرى غير الطبقة الرأسمالية ونمو مطرداً لها بما شكل رأى عام قوى تمكن من تحقيق انتصارات وانتزاع الاعتراف بحقوق كثيرة ، تحولت بعد ذلك إلى أن رسخت فى الضمير الإنسانى بوصفها حقوقاً أساسية وأركاناً بديهية للدولة القانونية، كخضوع الدولة للقانون وسيادة القانون والمساواة والحق فى الحياة والعمل وفى التعبير عن الرأى ، والتى تمثل مجموعة الإنجازات الديمقراطية التى حققتها المجتمعات الرأسمالية الغربية ، كنتاج - فى الأغلب الأعم - للصراع الطويل الذى خاضته الفئات والشرائح (غير الرأسمالية) من المجتمعات

(١) هانس بيتر مارتين .. : فح العولمة ، مصدر سابق ، ص ٣٨٠ ، يوجين فارجا : رأسمالية القرن العشرين ، ترجمة أحمد فؤاد بلع ، مراجعة محمد ماهر نور ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٣ وما بعدها ، جون كينيث جالبريث : مصدر سابق ، ص ١٩٩ وما بعدها .

(٢) يوجين قارجا : رأسمالية القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص ٥٩ وما بعدها ، كذلك د. رمزى زكى : التاريخ النقدى ، مصدر سابق ، د. حازم الببلاوى : النظام الاقتصادى الدولى المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، عالم المعرفة رقم ٢٥٧ / مايو ٢٠٠٠ الكويت ، ص ٧ وما بعدها .

(٣) هانس بيتر مارتين .. : فح العولمة ، مصدر سابق ، ص ٣٨٠ .

(٤) جون كينيث جالبريث : مصدر سابق ، ص ٢٤٥ وما بعدها .

(٥) د. حازم الببلاوى : دليل الرجل العادى ، مصدر سابق ، ص ٣٣٢ .

(٦) جون كينيث جالبريث ، مصدر سابق ، ص ٢٧٩ وما بعدها .

المدنية فى تلك البلدان .. تلك المكتسبات الديمقراطية التى تمثلت فى إضافة جاءت متأخرة إلى مجتمع السوق التنافسى والدولة الليبرالية^(١) .

هكذا غدا واضحا أن الطبقة الرأسمالية لم تعد الطبقة الوحيدة الفاعلة على مسرح الحياة الاجتماعية ، إذ أمسى يحسب حساب كبير لمواقف الطبقات الأخرى التى أصبحت تلعب دورا موازنا لدور الدولة^(٢)، بل أحيانا ما تنامت إلى الحد الذى أزاحت فيه سيطرة الطبقة الرأسمالية على مؤسسات الدولة لتحل محلها (النازى فى ألمانيا - موسولنى فى إيطاليا) .

وإذا كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت تجاذبات ما بين القوى النامية فى المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وبين الطبقة الرأسمالية فى ظل نوع من الاستقرار فى النظام العالمى ثنائى القطبين، فإن نهاية الستينات وفترة السبعينات من القرن الماضى قد شهدت أزمة من نوع جديد^(٣) .. أزمة فشلت الأنماط التقليدية اقتصاديا فى مواجهتها ، لينتهى الحال بصعود تيار اليمين المحافظ إلى سدة الحكم^(٤)

تبدأ سلطة الدولة الرأسمالية فى الاندماج ثانية وبقوة فى مصالح الطبقة الرأسمالية .. إنها العودة إلى الماضى السحيق للرأسمالية^(٥) . وتبدأ تلك النظم فى الاستماع إلى أصوات أصوات تتساءل عن مبرر الإبقاء على ما منح من ميزات للطبقات الأخرى اجتماعيا .. "تلك الميزات التى لم تكن إلا وسيلة لحرمان الشيوعية من كسب موطن قدم فى البلدان الرأسمالية"^(٦) .

وقد ارتكز صعود اليمين إلى سدة الحكم على بناء نظرى عرف بالليبرالية الجديدة^(٧) وبمرتكزاته المعروفة عالميا الآن .. ومن ثم يستشرى الحديث عن العولمة فى كل البلدان كالنار فى الهشيم.

(١) civil society and Heller Agens : on formal Democracy . in Jhon Keane : state , New york , 1988 , P . 29

(٢) د. رمزى زكى : وداعا للطبقة الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٨١ وما بعدها

(٣) جون جاليريث : مصدر سابق ، ص ٢٩٥ وما بعدها . حازم الببلاوى : النظام الاقتصادى الدولى المعاصر ، مصدر سابق ، ص ٨٠ وما بعدها .

(٤) د. هالة مصطفى : النظام السياسى وقضايا التحول الديمقراطى فى مصر دار ميريت للنشر والمعلومات القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٤ .

(٥) د. رمزى زكى فى تقديمه لكتاب هانس بيتر مارتين ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٦) المصدر السابق نفس الموضوع ، وكذلك Walter c.opello & stephend Rosow : op . cit., P.98

(٧) هانس - بيتر مارتين وهاردشومان : فخ العولمة ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢ وما بعدها .

وإذا كان الإلحاح الآن يركز على تقليص دور الدولة إلى أدنى نطاق، وفتح الأسواق وتحرير التجارة أمام حركة السلع (بالتعب من الدولة الرأسمالية المتقدمة إلى الدولة الرأسمالية المختلفة .. فالعكس فرض نظري^(١)) في ظل سيادة احتكارية شبه تامة للسوق العالمي^(٢)، بينما حركة الأشخاص تترك لسياسات الدول دول تدخل (وبالطبع كي تتمكن الدولة الرأسمالية المتقدمة من كبح جماح الهجرة إليها من الدول المتخلفة) .. وعدم اتباع سياسات تمييزية اقتصاديا أو اجتماعيا.

إذا كان ذلك كذلك فإنه ارتبط بالإلحاح على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية .. ولتوسيع المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني كي تشغل الفراغ الذي يتركه تراجع دور الدولة^(٣).

غاية القول إن العلاقة ما بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني لم تتسم دائما بالتناغم الذي تفرضه وتوحى به كتابات منظري العولمة .. فقد قامت الدولة القومية في بدايتها باعتبارها التصوير السياسي للطبقة المنظمة الوحيدة في مجتمع العصور الوسطى : الطبقة الرأسمالية .. باعتبار أن الطبقة الرأسمالية كانت التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي استكمل بناءه على نحو سمح له بفرض وجوده وحماية مصالحه.

وقد كان جرامشي يعتبر أننا إزاء مستويين فوقيين أساسيين : الأول - يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى (خاصة) ، والثاني - هو المجتمع السياسي أو الدولة . هذا المستويان ينطويان من جهة أولى على وظيفة الهيمنة حيث إن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية^(٤).

(١) راجع في تقييم منهجي متكامل لسياسات تحرير التجارة : د. محمد دويدار : الاتفاقية العالمية لتحرير التجارة الدولية والنظام القانوني في البلدان العربية ، أحد أوراق مؤتمر (مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية) الذي عقدته حقوق المنصورة ، القاهرة ٢٦-٢٧ مارس ١٩٩٦ - د. أحمد جمال الدين موسى : تحرير التجارة العالمية: النظرية ، الواقع والمستقبل ، أحد أوراق المؤتمر السابق .

(٢) يشار إلى أن العالم تسوده احتكارات لمانتى شركة عملاقة دولية النشاط يتواجد منها ١٧٢ في خمس دول فقط هي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا ، د. عابد الجابري : أي دور للمنظمات الأهلية في زمن الخصخصة والعولمة ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ١٩٩٧ ص ١. ويمكن الرجوع في ذلك تفصيليا إلى : الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٧٣ وما بعدها.

(٣) د. هالة مصطفى : الدولة وجدت لتبقى ، الديمقراطية ، العدد الثالث ، صيف ٢٠٠١ ، ص ٥ وما بعدها . أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٠.

(٤) جان مارك بيوتي: فكر جرامشي السياسي: ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٤

لكن هذا الاندماج التام في مصالح سلطنة الدولة ومصالح الطبقة الرأسمالية شهد تراجعا حينما حدثت ممارسات الدولة - كسلطة - بنحو أو بآخر حرية حركة الطبقة الرأسمالية .. وهو ما أجبرت معه الدولة على التراجع لتكتفى بقليل من الوظائف ولتوفر غطاء سلطويا لمصالح الطبقة الرأسمالية وذلك عبر القرن الثامن عشر. لكنها (أى الدولة) مع نهايات القرن التاسع عشر تضطر للتراجع إلى أضيق زاوية لتتيح المجال أمام الطبقة الرأسمالية في كل جنبات الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.. وقد كانت تلك بداية التحول.

فقد قدمت ممارسات الرأسمالية الغذاء لتنامي التيارات الأخرى التي كانت تجد صالحها في تبنى سياسات ووسائل مغايرة لتلك القائمة أنها .. ومن ثم نشأت تنظيمات عديدة في المجتمع المدني (كان أبرزها النقابات العمالية) لتبدأ في الضغط على الطبقة الرأسمالية وعلى الدولة (تلك التي كانت تبدو وكأنها قد انفصلت عن الطبقة الداعمة لها) في أن واحد ..

وكان واضحا أن ما يحققه أى من الطرفين من مكاسب سوف يأتى على حساب الآخر..

يمكن القول إذن إن الدولة والمجتمع المدني قد تمايزت أدوارهما تجاه بعضهما البعض بالنظر إلى المجتمعات المختلفة وكذلك بالنظر إلى المرحلة الزمنية المقصودة: فتارة ما وقفا مقابلين لبعضهما ، وتارة أخرى كانا متعايشين معا موازين لبعضهما البعض^(١)، ليقف كل منهما في مراحل أخرى في موقف مناقض للآخر .. بل إنه يشار إلى أن بعض التيارات قد استخدمت المجتمع المدني كنصل لمقاومة الدولة^(٢) .

وقد رأى كارل ماركس في هذا السياق أن الدولة ليست هى التي تكييف وتنظم المجتمع بل إن المجتمع المدني هو الذى يكيف الدولة وينظمها إذ يرى أن الدولة منتهية بذاتها ، ومن ثم فإنه ينتهى بوضع المجتمع المدني مقابلا للدولة^(٣).

(١) د. الحبيب الجحاني: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، عالم الفكر ، الكويت ، يناير/مارس ١٩٩٩ ، ص ٢٧ ، د. هالة مصطفى : الدولة وجدت لتبقى . مقالها السابق ، د. نجوى إبراهيم محمد: الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني ، الديمقراطية السنة الأولى العدد الرابع ، خريف ٢٠٠١ ، ص ٧٧ وما بعدها
(٢) مايكل و. فولى وبوب إدواردز : مفارقات المجتمع المدني ، ترجمة د. محمد أحمد إسماعيل على ، مراجعة د. أحمد فؤاد بلبع ، مجلة الثقافة العالمية رقم ٨٦ ، يناير/فبراير ١٩٩٨ ، ص ٦ وما بعدها ، أيضا : ر. بودون و. ف. بوريكو : المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة د. سليم حداد . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، وذلك فى المواد التالية : الدولة ص ٣٠١ . الديمقراطية ص ٣١٠ ، الرأسمالية ص ٣٢٨ ، الفردية ص ٤١٤ ، النخبة ص ٥٣٥ . وكذلك :

la Societe civile (ouvrage collective) , P.U. F ., Paris, 1986 , P.55 ets .

(٣) د. الحبيب الجحاني: مقاله السابق ، بودون وبوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ٤٧٢ وكذلك ٣٣

وإذا كان كثير من الكتابات قد اعتبر المجتمع المدني ضمانا ضد الدولة الاستبدادية فإن هناك من يرى أن شبكات المجتمع المدني تمثل تهديدا مستمرا لقدرة الدولة الحديثة والأسواق الحديثة على السواء فيما يتصل بأداء وظائفها بشكل أساسي ومنصف^(١).

ليس هذا فحسب بل إن التناغم المفترض بين قطاعات المجتمع المدني نفسه ليس قائما على الدوام .. فقد أدى تعارض المصالح في بعض الحالات إلى نتائج وخيمة، وفي ذلك السياق يشار إلى نشوب الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦١ ، وفي لبنان عام ١٩٧٥ .

المبحث الثاني ضرورة الدولة

اختلفت آراء الفلاسفة والفقهاء حول الحاجة إلى الدولة. وإن كان أبرز تلك الاتجاهات يتمثل فيما قدمه ماركس وهيجل بوجه عام. وهذا ما يحدونا إلى تناولهما كلا في مطلب مستقل وبايجاز.

المطلب الأول الدولة لدى ماركس

كان ماركس يرى أن الدولة حدث عارض في التاريخ الإنساني يرتبط بالمجتمعات الرأسمالية تحديدا. حيث أدى التطور الرأسمالي إلى استحواذ الطبقة الرأسمالية على السلطة في المجتمع من خلال إنشاء تنظيم قانوني وسياسي وعسكري ليضمن لها - باستمرار - سيطرتها على طبقات المجتمع الأخرى، ومن هنا نشأت الدولة كأداة لترسيخ استبعاد الطبقة العاملة من الاشتراك في التمتع بعوائد عملية الإنتاج.

من هنا يحتدم الصراع بين الطبقات، والذي يستعر إلى حد استيلاء البروليتاريا على السلطة لإقامة مجتمع اشتراكي مرحلي .. إذ بإقامة المجتمع الاشتراكي تنتفي تلقائيا الحاجة إلى الدولة نظرا لانتفاء الصراع بين الطبقات . ومن ثم فإن الدولة- لدى ماركس - تتفكك تلقائيا لتسود الشيوعية الكاملة في مجتمع تنتفي فيه كافة صور الاستغلال التي كانت قد تجسدت في الاستغلال الطبقي الرأسمالي لطبقة العمال^(٢) .

(١) مايكل فولى ويو إدوارد : مفارقات المجتمع المدني ، المقال سالف الذكر .
(٢) حول موقف ماركس من الدولة راجع :

وهو المعنى الذى جسده انجلز بقوله أن: " الطبقات ستختفى بنفس الطريقة التى ظهرت بها، ومع اختفاء الطبقات ستختفى الدولة حتما" (١).

المطلب الثانى

الدولة لدى هيغل

إذا كان الإنسان الفرد صاحب السلطان على نفسه إلا أنه يعد دائما حقيقة اجتماعية بما يفرض عليه الخضوع للقانون ، ذلك الذى ليس إلا تعبيراً عن الإرادة العامة للدولة .. ومن ثم فإنه إذا كانت الدولة الشرط الضرورى لتحقيق الحريات الفردية وحمايتها، فإن الواجب الأسمى للفرد هو أن يكون عضوا صالحا فى خدمة الدولة.

وعلى ذلك لا قيمة للأفراد، ولا حقوق لهم ولا حريات إلا بالقدر الذى يصلحون معه لخدمة الدولة (الكائن الجماعى الذى يشتملهم). فالدولة وحدها القادرة على تنسيق هذه المصالح المتناقضة وبالدرجة التى تسمح بوجود الجماعة والفرد معا.

وينتهى هذا المنطق بهيغل إلى تقديس الدولة وإطلاق حقها فى السيادة، من حيث كونها " فكرة إلهية " تمثل غاية فى ذاتها ، ولا يتمتع الإنسان بوجود حقيقى ولا يتطور فكريا وروحيا إلا فى ظلها(٢)

المبحث الثالث

إطالة على النظرية التقليدية للدولة

Burdeau (G) : Droit const. et inst. Pol., paris, 1977,p.42.ets.

Hauriou (A.) : Droit const. et inst. Pol., paris, 1975,p.546.ets.

د. أنور رسلان : الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكى / رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٧١ ، ص ٢٧١ وما بعدها ؛ د.اسكندر غطاس : الأسس الدستورية للتنظيمات السياسية فى الدول الاشتراكية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ، ص ١٣٥ وما بعدها ؛ د.رفعت المحجوب : الاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٣٨ وما بعدها . ؛ د. رمزى الشاعر ود.عبد العظيم عبد السلام : النظم السياسية ، ١٩٩٦ ، ص ٢١ وما بعدها ؛ د.محمد عبد اللطيف : النظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ٦٣ وما بعدها.

(١) راتكوفيتش بوبوفيتش ، وباسيستش بتشوليتش : الاشتراكية والدولة أو دور العنف فى التاريخ ، ترجمة جورج طرابيشى ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٦

(٢) فى موقف هيغل من الدولة راجع :

L.DUGUIT: J.J.Roussau, Kant et Hegel, R.D.P., 1918, p.194 ets;

Burdeau (G): Droit Const. et inst . polit.,op. cit. P.19

د. اسكندر غطاس : مصدر سابق ، ص ١٣٦-١٣٩ ؛ د.طعيمة الجرف: نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، ١٩٧٨ ، ص ١٣١ وما بعدها ؛ د.رمزى الشاعر ؛ د.عبد العظيم عبد السلام : مصدر سابق ، ص ٢٦ وهامش (١) .

استقر الفكر القانوني على بناء نظري لنظرية الدولة تقليديا قام على ضرورة استجماع الدولة لإقليم معين ، وشعب يقيم على هذا الإقليم ، ويصل هذا الشعب إلى درجة من التنظيم السياسي بما يسمح بقيام سلطة سياسية تحكمه .. فإذا ما قامت الدولة على هذا النحو فإنها تتمتع من ثم بالسيادة خارجيا وداخليا .

تفريعا على ما سبق سوف نعرض للدولة ببيان أركانها أولا ، ثم للسيادة ثانيا كلا في مطلب مستقل .

المطلب الأول أركان الدولة

تعريف الدولة:

قدمت - لتعريف الدولة - تعريفات عديدة ^(١) ، تتفق في عمومها على ضرورة استجماع الدولة أركانا ثلاثة هي الشعب والإقليم والسلطة السياسية^(٢) . نعرض لها بإيجاز مناسب .

الفرع الأول الشعب

يعرف الشعب بأنه مجموعة الأفراد المقيمين على الأرض الممثلة لإقليم الدولة. وقد يتوزع هذا الشعب على إقليم الدولة في أشكال جماعية أو فردية كأفراد أو أسر أو قبائل أو تجمعات مهنية وغيرها، أو تجمعات سكنية كمدن أو قرى .. وإن كان الأهم هو ارتباطهم معا بقدر مناسب من الرغبة في الحياة المشتركة، إلى جانب روابط معنوية ومادية معينة تميزهم عن التجمعات الاجتماعية الأخرى ^(٣)

(١) د.محمد عبد اللطيف : مصدر سابق ، ص ١٥ وما بعدها .

(٢) د.رمزي الشاعر ؛ د.عبد العظيم عبد السلام : النظم السياسية ، بدون ناشر ، ١٩٩٦ ، ص ١٩ . د.عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة = العلمية ، ١٩٩١ ، ص ١٠ ، د.ثروت بدوي : النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥ .

(٣) د.عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، ١٩٩١ ، ص ١٠ ، د.ثروت بدوي : النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥ .

ولا يلزم فى الشعب أن يكون مكونا من جماعة إثنية واحدة سواء من حيث الجنس أو اللون أو الدين أو غيرها، بل ولا يلزم أن يتحدث لغة واحدة أو أن تجمعها ثقافة مشتركة أو أعراف وتقاليد معينة، بل ولا حتى أن تربطه وحدة التاريخ المشترك، إذ يكفى فى هذا الصدد الارتباط بسلطة سياسية واحدة فى إقليم جغرافى محدد. ومع ذلك فإن هذه الاعتبارات سألغة الذكر وإن كانت لا تعد شروطا فى شعب الدولة إلا أن توافرها جميعها أو بعضها فى شعب الدولة يزيد من قوة الدولة ويحميها من مخاطر التفتت والانقسام.

الأمة والشعب:

تعرف الأمة بأنها مجموعة من الأفراد يعيشون على إقليم معين وتربّطهم مجموعة كبيرة من الروابط كاللغة والدين والجنس والتاريخ المشترك ووحدة الآمال والأهداف، وذلك إلى جانب الإقليم الجغرافى المتصل الأجزاء، بكل ما يتولد عن هذه الارتباطات من الإحساس بالتواجد والرغبة فى العيش المشترك، والاعتقاد فى أن ذلك التوحد والعيش المشترك هو هدف يستحق السعى لتحقيقه لما يعود به من نفع عليهم جميعا^(١)

بيد أن الأمة رغم ما قد يتوافر لها من تلك المظاهر المشتركة ما بين أفرادها فإنها تبقى مع ذلك مجرد ظاهرة اجتماعية وتاريخية ولا تتحول إلى ظاهرة سياسية وبحيث ينظر إليها كشعب إلا إذا برز فيها عنصر الخضوع لسلطة سياسية واحدة لتظهر إلى الوجود فى شكل دولة واحدة، ومن ثم فإنه مادامت الأمة موزعة على عدة دول فإننا نكون أمام عدة شعوب ولا يتطابق مفهوم الشعب حينئذ مع مفهوم الأمة. وفى ذلك يشار إلى حالة الأمة العربية الموزعة إلى عدة دول بينما بالمقابل تضم سويسرا أربع أمم مختلفة^(٢)

وفى ذلك الصدد يشير البعض إلى ارتباط وجود الشعب بفكرة الدولة وجودا وعدما، وهى الإشارة التى تقدم حلا للالتباس القائم ما بين مصطلحى الشعب والأمة^(٣)

المفهوم السياسى للشعب:

عندما يشار إلى الشعب بوجه عام فإن الاصطلاح ينصرف إلى المفهوم الاجتماعى لشعب الدولة والذى يضم مجموعة القاطنين على إقليم الدولة سواء تمتعوا بحقوقهم السياسية أم لا ، وأيا ما كان سبب عدم تمتعهم بهذه الحقوق ، سواء أكانوا أجانب مقيمين ويخضعون لقوانين الدولة أو كانوا مواطنين محرومين من الحقوق السياسية إما للسن ، أو

(١) د.إسماعيل صبرى عبد الله : وحدة الأمة العربية ، المصير والمسيرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط(١) ، ١٩٩٥ ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٣) د.عبد الكريم أحمد : مصدر سابق ، ص ٣٩ .

الافتقار لأحد مقومات الشخصية القانونية ، أو حتى بسبب الجنس فى بعض الدول (كحرمان المرأة من حقوق الترشيح أو الانتخاب) أو لغير ذلك من أسباب (١)

وبالمقابل فإن المفهوم السياسى للشعب إنما يقصد به مواطنو الدولة المتمتعون بحقوقهم السياسية كاملة، وبحيث تنتفى فيهم العوارض المبررة لحرمانهم من الحقوق السياسية(٢)، ويتمثل الأخذ بهذا المفهوم تطورا على الفكر السياسى الغربى الذى كان عبر بعض مراحلها يقصر التمتع بالحقوق السياسية على النخبة البرجوازية(٣).

الدولة القومية:

إذا كان الشعب والأمة يتمتعان - على ما ذكرنا - بمدلولين متميزين، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يندمجا معا ومن ثم تتكون الدولة القومية، تلك التى تقدم الأمة إلى الوجود فى صورة سياسية هى الدولة، وفى ذلك الفرض فقط يمكن القول بأن الدولة تمثل التشخيص القانونى للأمة (٤)

ولعله يجدر بالذكر أن ثمة خلطا قد وقع - فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر- ما بين الدولة والأمة، إذ كانت الصيحات تتعالى بأن من حق كل أمة أن تنشئ دولة قومية مستقلة، فاستقر النظر إلى الدولة على أنها أمة منظمة تنظيما قانونيا.

ولعل مما ساهم فى هذا الخلط ما تبنته الثورة الفرنسية من تصور للعقد الاجتماعى باعتباره أساس نشأة الأمة والدولة، وهو ما أدى بالفقه الفرنسى إلى النظر إلى الدولة باعتبارها- عامة- تمثل التشخيص القانونى للأمة(٥).

فقد كان كاريه دى مالبيرج يرى أنه إذا كانت الأمة تعد ظاهرة اجتماعية فإن القومية تقدم باعتبارها البلورة السياسية لها، فى حين تمثل الدولة الإطار القانونى لهما(٦)

وعلى أية حال فإن هذه الدعوات قدمت تاريخيا الأساس للدعوة إلى تمتع كل أمة بحقها فى إنشاء دولة لها، وذلك بعدما انفصلت الكنائس فى كل من فرنسا وإنجلترا وأسبانيا عن الكنيسة الأم فى روما، فتعالى الدعوات إلى فصل السلطات الزمنية بدورها عن سلطة

(١) د.محمد كامل ليلة : النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧١، ص ٢١ .

(٢) د.رمزى الشاعر وعبد العظيم عبد السلام : مصدر سابق ، ص ٨٤ وما بعدها .

(٣) د.السيد صبرى : حكومة الوزارة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٢٠٩ .

(٤) د.رمزى الشاعر ود.عبد العظيم عبد السلام ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

(٥) د.طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، مصدر سابق ، ص ٦٥ وما بعدها ، وراجع فى هذا الصدد من الفقه الفرنسى حول أسباب هذا المسلك من قبل الثورة الفرنسية :

Burdeau (G.): tnaite de science politique., paris, 1967, T.II.p.392 ets.

carre de MALBERG: contribution a la theorie generale de l'Etat, T.I.,P.13 (٦)

المصدر السابق ، ص ١٣٦ ، قارن د.صلاح فوزى: الأنظمة السياسية وتطبيقاتها المعاصرة، الطبعة الأولى

، ١٩٨٥، ص ١١٤ .

الإمبراطور الروماني. وقد انتهى ذلك الجدل والصراع إلى عقد اتفاقية وستفاليا ١٦٤٨م (التي أنهت الحروب الدينية التي دامت مائة عام في أوروبا) وليورخ بها لنشأة الدول القومية في أوروبا، تلك التي أنشئت وقسمت طبقا لديانة كل حاكم^(١)

الفرع الثاني الإقليم

يعد الإقليم هو المساحة من الأرض التي يقيم عليها أفراد شعب الدولة، وتمارس فيه الدولة اختصاصاتها. ويعد وجود الإقليم المحدد الشرط المميز للدولة كشكل من أشكال التنظيم السياسي عما عداها من الأشكال البدائية كالقبيلة^(٢)

وتكمن أهمية تحديد إقليم الدولة في أن الإقليم يمثل المجال الذي تتحدد فيه وتنتهي عنده سلطاتها لتبدأ سلطة الدول الأخرى المجاورة، إضافة إلى أن وضوح تحديد إقليم الدولة أدعى لاستقرار أحوالها وعدم دخولها في نزاعات حدودية مع الدول المجاورة^(٣)

ويتفق الفقه على شمول إقليم الدولة للمساحة الأرضية (الإقليم الأرضي) بكل تضاريسها ومعالمها الطبيعية وديانا وجبالا وغيرها، إضافة سائر ما تحت أرض الإقليم من طبقات أرضية بكل ما تشمله من ثروات.

Welester c. opello & stephend . Rosow: the nation-state and global order, (١)

Boulder : Lynne Rinner pullishus , 1999, p.70

DEBBACH (ch.) , PONTIER (J.M.) , BOURDON (J) et RICCI (H.C.): Droit (٢)
constitutionnel et institustions politiques, Economica, 1990, p.19

(٣) د.محمد عبد السلام : الصراعات المسلحة العربية - العربية كراسات استراتيجية رقم ٢٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٤ ، حيث يذكر أن النزاعات الحدودية بين الدول العربية تجاوزت ١٥ نزاعا أفضى بعضها إلى معارك مسلحة .

ويشمل الإقليم أيضا ما يعرف
التي تعلوا أرض الدولة إلى ما لا نهاية.

وإلى جانب الإقليم البرى والإقليم الجوى يوجد الإقليم المائى، وهو يشمل البحار
المغلقة والبحيرات التي تقع كاملة داخل الإقليم الأرضى، وكذلك الأنهار، لكن ما أثار الجدل
هى حدود الإقليم البحرى فيما يتصل بالبحار الدولية حينما تطل عليها الدولة، وأيا ما كان
من أمر ذلك الجدل فإن ثمة اتفاقا على اعتبار مسافة الثلاثة أميال حداً أدنى للحدود البحرية
لإقليم الدولة^(١) وبحيث تشمل سيادة الدولة سطح المياه وما تحته وما تحت القاع^(٢)

ويجدر بالذكر أنه لا أهمية لمساحة إقليم الدولة كبيرا أو صغيرا ولا لكونه متصلا
أو منفصلا.

الفرع الثالث السلطة السياسية

تعد السلطة السياسية الهيئة الحاكمة القائمة على شئون الإقليم والبشر القاطنين
فيه. وقد تتمتع السلطة السياسية بخضوع الأفراد لها اختيارا وإلا فإنها تجبرهم على ذلك.
بيد أن الرضاء بالسلطة وإن كان قد أضحي عنصرا هاما للخضوع لها، إلا أنه لا يمثل
شرطا لوجود تلك السلطة^(٣).

وتقوم السلطة السياسية بمجموعة الوظائف التي تقع على عاتق الدولة، وبصفة
خاصة مجموعة الوظائف التقليدية فى الفكر الغربى (الأمن وإقامة العدالة والتشريع)، إذ
لو لم تتمكن الدولة من أداء هذه الوظائف فإن الدولة لا تقوم^(٤)

المطلب الثانى السيادة

إذا ما استُجمعت الأركان المذكورة كنا أمام دولة بالمعنى القانونى..

إذا ما كنا أمام جماعة من الناس تتوافر فيهم خصائص الشعب بالمفهوم السابق
تحديده، وتقتن على إقليم معين له خصائص الإقليم المعد ركنا للدولة وارتقى التنظيم

(١) د. ثروت بدوى : مصدر سابق ، ص ٤٥ .

(٢) د. محمد عبد اللطيف : النظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

(٣) د. محمود عاطف البنا : الوسيط فى النظم السياسية ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٤٣ .

(٤) د. محمد عبد اللطيف : مصدر سابق ، ص ٣٥ .

الاجتماعى والسياسى بتلك الجماعة إلى حد تمتعها بتنظيم سياسى على درجة من النمو لتظهر إلى الوجود سلطة سياسية تحكم تلك الجماعة، فإننا نكون- من ثم - أمام الدولة.

وكنا قد أشرنا إلى أن الفقه الفرنسى - باستثناء Burdeau - يعتبر الدولة التشخيص القانونى للأمة، وفى ذلك عدت الدولة الشخص المعنوى الممثل لأمة تقطن إقليما معينا، والذى يملك بيده السلطة العامة أى السيادة^(١). هذا بينما اعتبر الفقه الألمانى - ومعه Burdeau وبحق- أن الأمة تعد شيئا مختلفا عن الدولة .. تلك الأخيرة التى تعد شخصا معنويا مستقلا، يملك وحده حق السيادة^(٢)

فالدولة إذن لا يتصور وجودها دونما شخصية قانونية، إذ تظهر إلى الوجود كوحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، وحيث تكون صاحبة السلطان عليهم، فى الوقت الذى تكون فيه مصلحتها الغرض من هذا السلطان^(٣)

وتمتع الدولة بالسيادة يعنى أنها سلطة قاهرة تعتمد على عدة تنظيمات للقمع والعقاب منظمة بدقة، بما يمكنها من فرض أوامرها على المحكومين^(٤)

ومن ناحية أخرى تعد الدولة شخصا قانونيا مستقلا وتميزا عن أشخاص الحكام والمحكومين تمثل وحدة قانونية واحدة ودائمة .. وهى وحدها القادرة على التأليف بين المصالح المتناقضة لأفراد شعبها بما يسمح بوجود الفرد والجماعة معا، وهو المنطق الذى أدى بهيجل إلى تقديس الدولة وإطلاق حقها فى السيادة^(٥).

وقد كانت فكرة السيادة إنتاجا فكريا استهدف به ضمان استقلال الملوك فى الدول القومية الناشئة بنهايات العصور الوسطى (فى أوربا) فى مواجهة السلطة الدينية للكنيسة الأم فى روما وفى مواجهة السلطة الزمنية للإمبراطور وذلك على الصعيد الخارجى، وفى مواجهة الإقطاع ورجال الأكليروس على الصعيد الداخلى، وهو ما عبر عنه كاريه دى مالبيرج بأنها خاصية فى سلطة الدولة تنفى تبعيتها أو خضوعها لسلطة أخرى^(٦)

وقد استقر فى الفقه أن للسيادة وجهين، أحدهما داخلى والآخر خارجى .

الفرع الأول

(١) د. عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والنظم السياسية ، ١٩٥١ ، ص ١٢ ، ١١ .

(٢) د. طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .

(٣) د. عثمان خليل ، د. سليمان الطماوى : القانون الدستورى ، ١٩٩٤/٥٣ ، ص ١٣ ، ١٢ .

(٤) DUVERGER (M.): Dr . cons., p.u.f. paris, 1956, p.60 ets.

(٥) د. اسكندر غطاس : مصدر سابق ، ص ١٣٦ - ١٣٩ .

(٦) carre de MALBERG: theorie gene., op. Cit., p.27

السيادة الداخلية

تعنى السيادة الداخلية اعتبار الدولة صاحبة الأمر والنهي فى مواجهة مواطنيها وكل القاطنين على إقليمها.

ومن ثم تمتلك الدولة وحدها سلطة وضع القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الناشئة بين أفراد الشعب (سلطة التشريع)، ومن ثم فإن هذه القواعد تقتصر فى سريانها فقط على إقليمها دون أقاليم الدول الأخرى، وبالمقابل فإنه لا يسرى قانون دولة أخرى على إقليم الدولة .. ومع ذلك فإن التطور الحديث قد أنتج استثناءً على ذلك إذ يمتد قانون الدولة إلى خارج حدود إقليمها على أعضاء بعثاتها الدبلوماسية، وبالمقابل فإن قانون الدولة الأجنبية يسرى بدوره على إقليم الدولة وفى خصوص أعضاء سلكها الدبلوماسى.

ومن ناحية أخرى فإن الدولة هى المختصة وحدها بالفصل فى المنازعات الناشئة بين أفراد شعبها (السلطة القضائية)، ولا يكون لها من ثم أن تسلم مواطنيها إلى دول أخرى لمحاكمتهم.

أخيراً فإن الدولة لا تخضع داخل إقليمها، مادياً كان أو معنوياً، لسلطة أخرى، داخلية كانت أو خارجية.

كما أنه لا توجد بجوارها فى الداخل سلطة موازية أو منافسة، وسواء كانت تلك السلطة نقابية أو دينية، مهنية أو سياسية أو عسكرية.

ويجدر بالذكر أنه إذا كانت السلطات الثلاث فى الدولة (السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية) تتمتع بسيادات كاملة إلا أنها فى النهاية تكوّن السيادة الكاملة للدولة، فليست هناك فى نهاية الأمر سوى سيادة واحدة موحدة هى سيادة الدولة^(١). ومع ذلك فإنه رغم هذا التقسيم القائم بين سلطات الدولة (تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات الذى نادى به جان جاك روسو) إلا أنه لا ينفى أن ثمة تعاوناً يقوم فيما بينها، بل وتدرجاً يسمح بتسيّد السلطة الممثلة للإرادة العامة على غيرها من تلك السلطات لتغدو السلطة المهيمنة على أعمال السلطات الأخرى فى الدولة، وبحيث لا يعلوها إلا الدستور^(٢).

الفرع الثانى السيادة الخارجية

يتحدد الوجه الآخر لسيادة الدولة فى السيادة الخارجية على الصعيد الدولى.. ويقتضى ذلك ألا تخضع الدولة لسلطة أجنبية فيما عدا ما تلتزم به - استناداً إلى قواعد

(١) د. طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) د. طعيمة الجرف : مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٨-٧٣ .

القانون الدولي - فى علاقاتها مع غيرها من الدول، وهو - فى الأساس - التزام رضائى واتفاقى .

ولعل اعتبار الدولة ذات سيادة فى المجال الدولى فى مواجهة الدول الأخرى هو ما كان مبررا لاتجاه فى الفقه اشترط الاستقلال السياسى للدولة إلى جانب توافر الشعب والإقليم والسلطة السياسية كأركان للدولة.. ويقصد به أن ينصرف الحكم فى الدولة إلى شعبها وحده، بما ينفى اندماج الدولة أو تبعيتها لوحدات سياسية أو لدول أجنبية أخرى، وهو ما تتأكد معه للدولة الإرادة الدستورية والتشريعية المستقلة^(١) .

ويلاحظ - من ناحية - أن سيادة الدولة واستقلالها الخارجى يعد شرطا للسيادة الداخلية، وبمفهوم المخالفة فإن ما تتمتع به الدولة من سيادة داخلية يتناسب طرديا مع ما تتمتع به من استقلال، وإن كانت السيادة الخارجية - من ناحية أخرى - تعنى أن يكون الحكم فعليا فى الدولة لشعبها، فإن ذلك لا يفترض بالضرورة أن يكون ذلك الحكم ديمقراطيا^(٢) .

هذا ويجدر بالذكر أن ميثاق الأمم المتحدة قد أكد على اعتبار سيادة الدولة فى المجال الدولى ركنا أساسيا للعلاقات الدولية، حيث أكدت المادة الثانية منه أن المنظمة الدولية تقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها، وأنه ليس للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما^(٣) .

الفصل الثانى

الدولة والمجتمع المدنى فى ظل العولمة

ارتبطت العودة إلى الإلحاح على المجتمع المدنى بالضغط والجهود المتلاحقة لترسيخ سياسات العولمة .. وهو ما يثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه العودة تمثل أحد مكونات البناء النظرى لسياسات العولمة ؟

نحتاج إذن التوقف أمام مكونات هذا البناء النظرى كى نستكشف موقع الدولة والمجتمع المدنى منها كلا فى مبحث مستقل.

المبحث الأول

(١) د. عثمان خليل عثمان : القانون الدستورى ، ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٥٢ وما بعدها .

(٢) د. طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

(٣) د. محمد عبد اللطيف : النظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

فى عملفة العولمة

نعرض فى دراستنا لعملفة العولمة للجدل حول تعريفها، ثم للإطار التاريخى لنشأتها، كى ننقل لتناول الأساس النظرى لها كلا فى مطلب مستقل.

المطلب الأول

الجدل حول تعريف العولمة

لم تحظ - على مدى التاريخ الإنسانى - ظاهرة أو ظواهر ما بالجدل حول تعريفها وصعوبته، وكذلك حول مكوناتها كما حظيت العولمة^(١). وهو ما أكده "جيمس روزنار" أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين حيث أشار إلى أن: "مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف أنشطة العولمة تبدو عملية صعبة"^(٢)، وتغذى هذا الجدل حادثة المصطلح من ناحية وتعدد العمليات التى ينطوى عليها من عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، هذا بالإضافة إلى تعدد محاولات التقريب النظرى لها^(٣).

وفى ذلك دارت تلك المحاولات ما بين اقترابات ماركسية ترى فيها "الهجمة الأخيرة للرأسمالية"، إلى اقترابات حضارية ترى فيها محاولة لنفى الحضارات الأخرى غير الغربية، وأخيرا اقترابات وطنية لا ترى فيها سوى توجهها نحو تقويض سيادة دول العالم الثالث^(٤) إن لم يكن تقويض هذه الدول ذاتها، لتفتح الباب أمام هيمنة الرأسمالية وإعادة تشكيل الطابع القومى والثقافى لشعوب تلك الدول المستهدفة لتتلاءم مع متطلبات ومقولات الحضارة الأورو-أمريكية^(٥).

(١) د. أمانى قنديل: المجتمع المدنى فى مصر، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

(٢) مشار إليه لدى: د. على إبراهيم: العولمة .. بداية ونهاية، الأهرام، ١٣/٨/١٩٩٩.

(٣) د. رمزى زكى، فى تقديمه لببتر مارتن وهارالد شومان: فح العولمة. مصدر سابق. يشير الدكتور رمزى زكى إلى أنه: "وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عن العولمة، يكاد المرء أن يحار فى كيفية الإلمام بهذا الموضوع أو فهم حقيقته، خاصة أن كل كاتب عادة ما يركز تحليله على جانب معين من العولمة... ومن النادر أن نجد مرجعا محترما يتناولها من جميع جوانبها، دون أن يكون = ذلك على حساب المستوى العلمى أو العمق فى التحليل. بيد أن كتاب هانس ببتر مارتن وهارالد شومان (فح العولمة الاعتداء على الرفاهية والديمقراطية) يجئ استثناء فى هذا المجال"، المصدر السابق، ص ٨.

(٤) يشار إلى أن مجموعة الاصطلاحات التى كانت مستعملة فى أدبيات التنمية لم تعد تحتوى مدلولاً ما فى ظل العولمة .. كالعالم الثالث، والدول النامية، التحرر، التقدم، التنمية = = الاقتصادية .. د. رمزى زكى فى تقديمه لببتر مارتن وهارالد شومان: فح العولمة، مصدر سابق، ص ١٢.

(٥) د. إبراهيم نصر الدين: العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث - جريدة الأهرام ١٩/٣/١٩٩٩. قارن: طارق حجى: العولمة.. أمر واقع الأهرام ١٩/٣/١٩٩٩.

مفاد ذلك إذن أن العولمة ظاهرة تشيع في المحيط الكوني فإرضة نفسها على كل من حولها محدثة تغييرا جوهريا في جوانب الحياة المختلفة للإنسان سياسيا واقتصاديا وثقافيا .. الخ^(١) .

بيد أن الجدير بالذكر أن منظري العولمة يقدمونها عادة على محاور أربعة يمكن إجمالها فيما يلي^(٢) :

المحور الأول - اقتصادي :

وهو يحتوى على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة وغير معهودة في السابق ، وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية .. ويقصد بها تركيز الاحتكارات في العالم في أيدي ٢٠٠ شركة عملاقة تتركز ١٧٢ منها في خمس دول فقط (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا) ، وتستمر تلك الشركات في أحكام قبضتها على العالم^(٣) إلى جوار المؤسسات الرسمية القائمة : صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية .

المحور الثاني - ثقافي :

فقد برزت الثقافة كسلعة عالمية تسوق مثلها مثل أى سلعة تجارية أخرى ، ومن ثم ظهور قيم وثقافات "عالمية الطابع" ! .

المحور الثالث - سياسى:

ويشير هذا الاقتراب إلى بروز قضايا سياسية عالمية جديدة ترتبط بما أسمى بالنظام العالمي الجديد أحادى القطب السائد حاليا^(٤) ، وتدور عادة حول الموروثات الغربية فيما يتصل بالحكم وأساليبه والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحماية الأقليات .

المحور الرابع - اجتماعي :

ويشير إلى تصاعد أهمية قضايا إنسانية اجتماعية سلطت الضوء على المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ودورها فيما يتعلق بها ..

لكن الجدير بالذكر أنه من الخطأ النظر إلى العولمة بوصفها مقولة نظرية تدفع الباحثين والشعوب إلى المشاركة فى المناقشة حولها، إنها ليست " فكرة " مطروحة للنقاش والجدل وإنما هي " أمر " واقع تحاول الجهات التي تتبوأ مقعد القيادة على مستوى العالم الغربى وعلى مستوى المسيرة البشرية العالمية (وأولها الولايات المتحدة الأمريكية

(١) د. على إبراهيم : مقاله السابق .

(٢) د. أمانى فتنديل : المجتمع المدني فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٢٠١ .

(٣) د. محمد دويدار : الاتفاقية العالمية لتحرير التجارة الدولية .. ، مصدر سابق .

(٤) د. حازم الببلاوى : النظام الاقتصادى الدولى المعاصر ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢ .

(على فرضه وتعميمه بجوانبه الاقتصادية، وبجوانبه الأخرى والعديدة ثقافيا وفكريا وسياسيا واجتماعيا^(١) .

مفاد ذلك أن العولمة تعد عملية متراكبة يجرى ترسيخها وعلى محاور عدة، وبحيث يمكن القول بأن لها عدة جوانب أساسية - تحظى باتفاق الباحثين - هي المنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التكنولوجي، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل، وأخيرا التحديث^(٢) .

وهي لما كانت " عملية " ، فإنها بالتالي ليست منبئة الصلة بالماضى القريب أو البعيد على السواء^(٣) ، بما يعنى أنه لا يمكن لنا فهمها فهما صحيحا دون التعرض للسياق التاريخي الذي أفرزها^(٤) .

المطلب الثاني الإطار التاريخي لنشأة العولمة

يصعب رد بداية "عملية" العولمة فى هذا السياق إلى تاريخ أو مرحلة محددة، فهي بوصفها أعلى مراحل تطور الرأسمالية لا يصح التأريخ لها بانفصال عن العملية التاريخية والإطار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى اللذين أفرزها .

وفى ذلك نلاحظ أنها تمتلك بدايات جينية تمتد عبر تاريخ الرأسمالية. ذلك الذى يمكن تمييز مراحل خمس له عبر تطوره^(٥) :

(١) المرحلة الجنينية :

وتبدأ بالقرن الثانى عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر وقد شهدت نمو المجتمعات القومية .

(٢) مرحلة النشوء :

(١) د. حازم الببلاوى : النظام الاقتصادى الدولى .. ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ ، طارق حجي : العولمة .. أمر واقع ، الأهرام ١٩/٣/١٩٩٩ ، د. أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى مصر ، مصدر سابق ص ١٩٩ .

(٢) السيد ياسين : الزمن العربى والمستقبل العربى ، دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٩٩ ص ٧٥ ، د. محمد دويدار : بحثه سالف الذكر

(٣) د. حازم الببلاوى : المصدر السابق مصدر سابق ، ص ٢٣٢ .

(٤) د. أحمد جمال الدين موسى : بحثه سالف الذكر .

(٥) رولاند روبرتسون : تخطيط الوضع الكونى . العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى فى الثقافة الكونية : القومية والكونية والحداثة ، تحرير مايك فايزرستون ، دار نشر سيج ١٩٩٢ ، ص ١٥ - ٣٠ : مشار إليه لدى د. على إبراهيم ، مقاله السابق .

وتمتد من منتصف القرن الخامس عشر حتى ما بعد منتصف القرن ١٨ تقريبا، وقد شهدت نشأة الدولة القومية وتطور علاقة الفرد بالدولة وظهور الدساتير ونمو فكرة العلاقات الدولية .

(٣) مرحلة الانطلاق :

تبدأ تقريبا بعام ١٨٧٠ وحتى عشرينات القرن العشرين ، وقد اتسمت بظهور الأفكار الكونية فى السياسة والرياضة والاقتصاد .. ويلاحظ أنها قد شهدت سيطرة الفكر النيوكلاسيكى حول القوانين الطبيعية فى الاقتصاد وحول إعلاء قيم الفردية المطلقة، لتنتهى بأزمة الكساد الكبير مع عشرينات القرن العشرين .

(٤) مرحلة الصراع من أجل الهيمنة :

وتمتد من عشرينات القرن الماضى وحتى الستينات منه .. وقد شهدت الحربين العالميتين والصراعات الدولية، وظهور الأمم المتحدة.

(٥) المرحلة الأخيرة :

مرحلة عدم اليقين .. وبدأت من الستينات حتى أواخر القرن العشرين .. وقد شهدت تقدما علميا وفنيا هائلا، بالإضافة إلى ثورة الاتصالات .. الخ

وقد كانت الحكومات المختلفة تعمل - منذ الكساد الكبير - وفقا للمبادئ الكينزية ، ومن ثم كانت تلعب دور المستثمر المالى الرئيسى فى الاقتصاد الوطنى ، فاضطلعت بعبء التدخل فى النشاطات الاقتصادية (من خلال موازاناتها) لتصحيح حالات الركود والبطالة التى يفرزها السوق^(١) .. هكذا فإنها فى حالة الركود كانت تتدخل لرفع الطلب الكلى من خلال زيادة الإنفاق الاستثمارى تفاديا لانكماش النمو الاقتصادى، أما فى حالة التضخم فقد كان عليها استخدام زيادة الإيرادات الضريبية لتسديد ما يترتب عليها من ديون كانت قد مولت بها ما أنفقته لمواجهة الركود. ومن هنا فقد دعمت دول كثيرة - وبشكل انتقالي - مجموعة الصناعات التى كان يعتقد بكونها ضامنة لتحقيق نمو اقتصادى سريع ولزيادة الطلب على الأيدى العاملة .

إلا أن هذا التصور تعرض للشكوك من جراء ارتفاع أسعار النفط بين عامى ١٩٧٣-١٩٧٩ . فقد عجزت الحكومات فى حالات كثيرة عن السيطرة على عجز الموازنة وعن كبح جماح التضخم ، وغدا متعذرا إبقاء أسعار صرف العملات عند مستوياتها السائدة .

من هنا يأتى التحول .

(١) د. حازم الببلاوى : دليل الرجل العادى .. ، مصدر سابق ص١٢٨ وما بعدها .

المطلب الثالث

الأساس النظرى للعولمة

تفاعلت أزمات الاقتصاد الرأسمالى وتصاعدت لتفرز ردود أفعال عنيفة فى المجتمعات الرأسمالية الغربية. فقد أدى تدخل الدولة لتصحيح اختلالات الأسواق إلى إهدار المزيد من الموارد والتخبط فى اتخاذ القرارات، وعانى الاقتصاد الرأسمالى من التضخم وتزايد معدلات البطالة وزيادة الإنفاق العام وزيادة الضرائب والدين العام، وهو الأمر الذى أدى لانتكاسة فى الدور الاجتماعى للدولة فى سبعينيات القرن العشرين^(١)، ليقود إلى واحد من أهم التغيرات الكيفية ليس فقط فى تاريخ البلدان الرأسمالية الغربية بل وفى التاريخ الإنسانى عامة .

حيث تصعد - مع نهاية سبعينيات القرن العشرين - إلى سدة الحكم حكومات يمينية تبنت رؤية مختلفة لمواجهة أزمات وأوضاع الاقتصاد العالمى.

وقد قادت هذه الحكومات حكومتا مارجرىت ثاتشر فى إنجلترا ١٩٧٩، ورونالد ريجان فى الولايات المتحدة ١٩٨٠^(٢)، حيث تبنت ما عرف بالليبرالية الجديدة^(٣)..

وقد تمثلت الرؤية فى اعتبار الحكومة مسنولة فقط عن حماية النظام بإطلاق حرية المشروعات فى الاستثمار وفى استخدام الأيدى العاملة، بافتراض أن ذلك سيفضى إلى نمو أكبر وإلى مستوى اقتصادى أفضل "للجميع". هاهنا تبنت غالبية الحكومات الغربية تحرير رأس المال من القيود بإلغاء ما كان سائدا من رقابة وتدخلات حكومية، وضغطت على كل الشركاء الآخرين لتطبيق تلك السياسات تحت تهديد عقوبات تجارية وغيرها^(٤).

وفى ذلك غدا التحرير والليبرالية والخصخصة بمثابة أضلاع لمثلث يمثل الوسيلة الاستراتيجية فى السياسة الأورو- أمريكية، التى تبناها المشرع الليبرالى الجديد لتغدو أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها.

وتحت تأثير الإيمان المفرط بقوى السوق رأت تلك الحكومات أن أفضل الأنظمة هى تلك المتبنية لقانون العرض والطلب، وصار توسيع حرية التجارة هدفا فى حد ذاته لا يحتاج إلى تفسير.. وعندما جرى التحرير الكامل لأسواق الصرف الأجنبى وأسواق رأس المال فقد

(١) د.أمانى مسعود : الدور الاجتماعى للدولة : انحسار أم استمرار ، الديمقراطية ع٣، صيف ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ٨٧ وما بعدها .

(٢) د. هالة مصطفى : الدولة وجدت لتبقى ، مقالها السابق .

(٣) راجع فى هذا الصدد : د.نازلى معوض (تحرير) : الليبرالية الجديدة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ وبصفة خاصة القسم الأول المتضمن لمقالات كل من : أ.السيد يس ؛ آلان روسيو وجان نويل فيرييه .

(٤) د. محمد دويدار : بحثه سالف الذكر .

تم من الناحية الواقعية - ودون اعتراضات تذكر - أكبر تغيير جذري فى النظام الاقتصادى السائد فى أوروبا الغربية^(١).

وجدير بالذكر أن هذه السياسات قد قامت استنادا إلى أساس نظرى من أفكار اثنين من كبار أساتذة الاقتصاد الرأسماليين أحدهما حامل جائزة نوبل ملتون فريدمان Milton Friedman (المستشار الاقتصادى للرئيس الأمريكى رونالد ريجان) ، وثانيهما حامل جائزة نوبل فريدريش فون هايك Friedrich August Von Hayek (المستشار الاقتصادى لمارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء الإنجليزية)^(٢).

وتدور أفكارهما - ببساطة - حول مقولة قديمة تم ابتعاثها : " ما يفرزه السوق صالح ، أما تدخل الدولة فهو طالح " .. وانطلاقا من ذلك استكملت عناصر هذه السياسة وتمثلت فيما يلى : (أ) عدم تدخل الدولة، (ب) تحرير التجارة ، (ج) حرية تنقل رؤوس الأموال ، (د) خصخصة المشروعات والشركات الحكومية^(٣) .. ويلاحظ أن قوة العمل ليست من المسائل المسموح بتحريرها من القيود، بل وأيضا ما يتصل بالملاحة الجوية والاتصالات ذات التقنية العالية والمصارف وشركات التأمين وتطوير برامج الكمبيوتر، فتلك الموضوعات لا يسمح بتركها لقانون العرض والطلب^(٤)

وقد ارتبطت العولمة على ما أشرنا بتحرير الأسواق المالية والنقدية، وهو ما أخرجها عن سيطرة السلطات المحلية (البنوك المركزية)، وأضحت الأموال تخرج وتدخل، وعلى نطاق واسع جدا، وبالسرعة التى تعجز معها الدولة عن اتباع سياسات تسمح لها بالدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية فى البورصات، وهو ما تحول به العالم إلى رهينة فى قبضة حفنة من كبار المضاربين المتاجرين بالعملات والأوراق المالية دون أن توجد أية سلطة محلية أو عالمية، لمحاسبتهم أو ردعهم^(٥).

المبحث الثانى

(١) هانس بيتر مارتين وهارولد شومان : فسخ العولمة : مصدر سابق ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .
(٢) ميلتون فريد مان (١٩١٢ -) يمثل تيارا فكريا متكاملًا يدعو إلى الفردية والحرية ويرى أن الرأسمالية والدور الاقتصادى للفرد فى نظام السوق هما الضمان الأساسى للحرية ، ولذا كان قليل الثقة بالحكومات ويرى ضرورة حصرها فى أضيق الحدود .. د. حازم الببلاوى: دليل الرجل العادى ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ وما بعدها . أما فريدريش فون هايك فهو يمثل الأب الفكرى والروحى للدعوات الاقتصادية للعودة إلى نظم السوق وهو ما يجعله يمثل الأساس الفلسفى لفريدمان . إضافة إلى أن فكره يمثل الأساس الفلسفى لسياسات ريجان وتاتشر - المصدر السابق ص ١٧٢ .

(٣) د. حازم الببلاوى : دليل الرجل العادى ، مصدر سابق ، الصفحات ١٥٦-١٧٦ .
(٤) هانس بيتر مارتين وهارولد شومان : فسخ العولمة ، مصدر سابق ، ص ٣٤ ، د. حازم الببلاوى : النظام الاقتصادى الدولى المعاصر ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ وما بعدها .
(٥) د. رمزى زكى فى تقديمه لفسخ العولمة ، مصدر سابق ، ص ١٣ . د. محمد دويدار ، بحثه السابق .

موقع الدولة والمجتمع المدني من عملية العولمة

نعرض في هذا المبحث أولاً لأبرز أدوات العولمة في تأثيرها على الدولة كي ننقل إلى الجدل حول مستقبل الدولة القومية والبديل المطروح لها.

المطلب الأول

أدوات العولمة في تأثيرها على الدولة والمجتمع المدني

تكشف متابعة التطورات الدولية عبر العقدين الماضيين أن أبرز الأدوات المستخدمة في ترسيخ سياسات العولمة تتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جوار منظمة التجارة العالمية، والشركات دولية النشاط، وكذلك التكنولوجيا وشبكات الاتصال الدولية وأهمها الإنترنت. وهو ما يقتضينا التعرض لكل منها في خصوصية إشكالية البحث بإيجاز ملانم.

(١) صندوق النقد الدولي :

كانت بدايات صندوق النقد الدولي بداية " نخبوية " ، إذ انصب جل نشاطه على التعامل مع الدول الصناعية لضمان استقرار أسعار الصرف . ثم مع الزمن بدأت تتفجر أزمة مديونية العالم الثالث والتي أسفرت عن وجهها بعنف مع إعلان المكسيك في أغسطس ١٩٨٢ توقفها عن دفع ديونها، مما أثار شديد الذعر في الأوساط المالية العالمية.

ها هنا دعى الصندوق للقيام بدور رئيس في جمع الأطراف المعنية وإقناعها بممارسة دور في علاج الأزمة، حيث وفق الصندوق في ترتيب ما عرف " بحزمة الإنقاذ " Rescue packag . وقد تضمنت توفير قدر من التمويل من جانب الصندوق مع قروض بنكية جديدة بهدف تمكين المكسيك من الاستمرار في خدمة ديونها^(١)

وبدءً من أزمة المكسيك انجر الصندوق إلى مشاكل دول العالم الثالث خاصة إعادة جدولة الديون escheduling of Debts وإقراض تلك الدول بشرط التزامها بمجموعة معينة من السياسات (فيما عرف بالمشروطة (conditionalities) .

وقد كان من الطبيعي أن يستخدم الصندوق خبرته (السابق اكتسابها من تعامله مع الدول المتقدمة) في حل مشاكل الدول المتخلفة، وهو ما اتهم معه الصندوق باتباعه وصفة وحيدة لا تهتم بخصوصية كل دولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دفعه لتغيير سياساته في هذا الصدد ليأخذ بمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية

(١) د.جودة عبد الخالق : الاقتصاد المصري والدروس المستفادة من أزمة المكسيك ، مصر المعاصرة ، يناير/أبريل ١٩٨٩ ، ص ٥ وما بعدها؛ د.صفوت عبد السلام عوض الله : السياسات التكميلية لصندوق النقد الدولي وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية للدول النامية ، دار النهضة العربية ١٩٩٣ ، ص ٥٣ .

والاجتماعية ، فيما عرف بسياسات الإصلاح الهيكلي structural adjustment وسياسات التثبيت مع بعض الاهتمام بشبكات الأمان الاجتماعى^(١) .
(٢) البنك الدولي^(٢) :

انصب اهتمام البنك الدولي منذ نشأته على تحويل المشروعات الكبرى المختلفة متأثرا بتحررته في إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. بيد أن أزمة المديونية (بدءً من أزمة المكسيك ١٩٨٢) دخلت في صلب اهتماماته ليتهاجه إلى ما عرف ببرنامج التكييف الهيكلي واستكمال سياسات التثبيت النقدي التي يقترحها صندوق النقد. وعلى ذلك بدأ التعاون بين الصندوق والبنك لمواجهة أوضاع الدول المتخلفة.

فقد أدى انغماس الصندوق في قضايا " التنمية " في الدول المتخلفة إلى اقترابه كثيرا في اهتماماته من البنك الدولي ليحدث بينهما ما يشبه التمازج في الأدوار^(٣) ، ليمثلا معا أهم أداتين تتخفى من ورائهما الدول الصناعية الكبرى (وخاصة الولايات المتحدة) في إعادة تشكيل النظام الاقتصادى العالمى على النحو الخادم لمصالحها وأهدافها. إذ أدى نظام تكوينها والتصويت فيهما إلى سيطرة الدول الكبرى على توجهاتهما وعلى الأيديولوجيات المتبناة من قبلهما إزاء الدول المتخلفة وما يفرضه في هذا الصدد من رؤى وحلول. وقد تبدى ذلك بأشد صورهِ عندما صعدت الحكومات اليمينية في الولايات المتحدة (ريجان) والمملكة المتحدة (ثاتشر) ليبدأ الصندوق والبنك فى تبني السياسات المعتمدة فى تلك النظم كأيديولوجية وحيدة مطروحة لحل أزمات الدول المتخلفة، تتضمن الحد من دور الدولة وتقليص نشاطها إلى أدنى مدى وزيادة دور السوق ورفع القيود عن النشاط الاقتصادى والاهتمام بالمؤشرات النقدية الكمية^(٤) أما على الصعيد الدولى فقد كان الإلحاح على فتح الأسواق وتحرير التجارة العالمية وفتح الحدود فى مواجهة حركة الأموال والاستثمارات.

وجدير بالذكر أن هذه السياسات والإجراءات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لعلاج أزمات الدول المتخلفة قد انبنت على تشخيص خاطئ لطبيعة تلك الاختلالات ومصدرها. فهما يعتبرانها راجعة إلى أخطاء تلك الدول بإفراطها فى الإصدار النقدي وهو ما رتب فائضا فى الطلب المحلى أدى إلى اختلالات فى شروط التبادل الخارجى لتلك الدول. ومن ثم انصبت برامج التكييف الهيكلي المقترحة على المسائل الداخلية وحدها باعتبارها شرطا لتحقيق التوازن الخارجى فى موازين المدفوعات، والذي يتحقق بدوره عن

(١) د.حازم الببلاوى : النظام الاقتصادى الدولى المعاصر ، مصدر سابق ، ص ١٩١، ١٩٠ .

(٢) راجع فى تفصيلات وافية حول البنك فى نشأته وتطوره وأهدافه : شيريل بيبير: البنك الدولى ، دراسة نقدية ، ترجمة د.أحمد فؤاد بلبع ، تقديم د.رمزى زكى ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، د.ت .

(٣) د. صفوت عبد السلام : مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(٤) د.حازم الببلاوى : المصدر السابق ، ص ١٩٧، ١٩٦ .

طريق التخلص من الفائض الموجود في الطلب المحلي من خلال الحد من عرض النقود ووضع سقف للائتمان في المجتمع (سواء الممنوح للحكومة والقطاع العام والخاص)، وكذلك برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إلى جوار حزمة أخرى من السياسات والإجراءات الضرورية لتخفيض حجم الطلب الكلي الداخلي.

هذا بينما يشير التفسير الصحيح لأزمات تلك الدول إلى أنها بالأساس ذات طبيعة هيكلية، إذ يعاني الجهاز الإنتاجي فيها من تشوهات في هيكله تحتاج إلى مواجهة ليتمكن من مواجهة احتياجات الطلب المحلي، وليس مجرد تقليل الطلب المحلي برفع أسعار الفائدة المدينة ووضع سقف للائتمان كما يوصى الصندوق والبنك.. فقد انتهت تلك التوصيات إلى بقاء التضخم على حاله مع تغير أسبابه لترجع إلى ارتفاع أسعار الاقتراض، إضافة إلى أنها أدت إلى نقص الاستثمارات ونقص معدل النمو ونقص عرض السلع نتيجة نقص الائتمان، مما زاد في حدة التضخم بدوره^(١).

ومن ناحية أخرى فإن توصيات الصندوق والبنك تتجاهل العوامل الخارجية ذات الأثر المباشر في خلق تلك الأزمات وزيادة حدتها في تلك الدول عبر تاريخها، كاختلال شروط التبادل الدولي في غير صالح تلك الدول، وتقسيم العمل الدولي، إضافة إلى النزعات الحمائية المغالية فيها من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة في مواجهة صادرات الدول المتخلفة، في الوقت الذي يتم فيه إجبار الأخيرة على فتح أسواقها ومجتمعاتها في مواجهة منتجات الدول المتقدمة^(٢).

وفي ذلك الإطار كان الدور الأهم لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إذ استخدمتهما القوى الكبرى ستارا لتنفيذ سياساتها في إجبار مختلف دول العالم على تبني تلك السياسات، فأطلقت كل دولة سعر صرف عملتها، وانفتحت على نحو تام على السوق المالي العالمي.. وهو ما رتب إجبارها على تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومي وخصخصة مشروعات الدولة والتضحية بالعدالة الاجتماعية.. تحت دعاوى أن ذلك ينسجم مع المصلحة العامة كلية.. ومن ثم لم يكن من الناحية الفعلية لأية دولة أن تتمكن من الإفلات من قبضة تلك السياسات^(٣).

(١) د. صفوت عبد السلام عوض الله: السياسات التكميلية لصندوق النقد والبنك الدوليين، مصدر سابق، ص ٩٠ وما بعدها.

(٢) د. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، مصدر سابق، ص ١١٥ وما بعدها.

(٣) هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة، مصدر سابق ص ٣٥٦ وما بعدها؛ د. محمد عبد اللطيف: مصدر سابق، ص ٤٥.. ويمكن الرجوع حول نتائج تلك السياسات في دول مختلفة إلى المصادر التالية: د. زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: جوانب سياسية، دراسة للإصلاح الاقتصادي في غانا وشميلي ومصر، كتاب الأهرام الاقتصادي ١٤٣، ديسمبر ١٩٩٩، ص ١١ - ٦٤، د. جودة عبد الخالق: الاقتصاد المصري والدروس المستفادة من أزمة المكسيك، مصر المعاصرة، يناير/ إبريل ١٩٨٩، ص ٥ - د. محمد الأمين ولد سيدي: الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الخصخصة

(٣) منظمة التجارة العالمية :

أما منظمة التجارة العالمية^(١) فإنها تمثل أحد أهم أشكال عملية العولمة .. وقد ورثت هذه المنظمة عمليا كل نشاط وقوانين اتفاقية الجات بالإضافة إلى ما قدمته دورة أوجواي ١٩٩٣. ومن ثم فقد رسخت صورة مجتمع الخمس الثرى^(٢) : (حيث يحتكر خمس سكان العالم ٨٤,٢% من تجارته ويستحوذ على ٨٤,٧% من الناتج الإجمالي العام، ويمتلك ٨٥,٥% من مجموع مدخرات العالم ، ويستحوذ على ٨٥,٥% من الاستهلاك العالمي للخشب ، ٧٥% من الحديد والصلب ، وعلى ٧٠% من الطاقة) .

وعندما عقدت دورة سياتل في ديسمبر ١٩٩٩ تفجرت المظاهرات والاضطرابات ضد ما أضحت منظمة التجارة العالمية ترمز إليه من سياسات، ولتتكرر هذه المظاهرات في العديد من بلدان العالم:^(٣) فقد اتسع هامش الفقر إلى حد كبير وتراجع دور الدولة وسيطرت الاحتكارات الدولية بما ألقى ظللا كثيفة من الشك حول المستقبل ، خاصة وأن الغالبية

في موريتانيا ، مصر المعاصرة . يناير/إبريل ٢٠٠٠ ، ص ٢٩٧ ، د. خالة حلمي السعيد : الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية ، مارس ١٩٩٧ ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٩٧ ، ص ٤٤ وما بعدها - د. جودة عبد الخالق ، د. هناء خير الله (تحرير) : الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية ، - أعمال مؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ٢١،٢٢ نوفمبر ١٩٩٢ ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٤ - نشرة البنك الأهلي : دراسة العدد : تطوير برامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية في ضوء تجربة دول شرق آسيا ، العدد ٢ مجلد ٤٧ ، ١٩٩٤ ، د. صفوت عبد السلام عوض الله : البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، رقم ٥١ ، مايو ١٩٩٢ : د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن: التطورات الدولية الجارية، كتاب الأهرام الاقتصادي رقم ٣٧ ، مارس ١٩٩١ ، د. صفوت عبد السلام عوض الله : السياسات التكميلية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مصدر سابق .

(١) أحمد السيد النجار : الدول والمنظمات الاقتصادية والدولية : نماذج للتسلط ، الديمقراطية، س ١ ، ع ٣ ، ص ٨٠ ، د. أحمد أبو الوفا : المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة دولية : أحد أوراق مؤتمر مستقبل الاقتصاد المصري ، مصدر سابق .

(٢) د. محمد رياض : مقاله السابق - هانس بيتر مارتين : فخ العولمة المصدر السابق ، ص ٢١ وما بعدها .

(٣) فقد جرت المظاهرات في سياتل (الولايات المتحدة) ٣ ديسمبر ١٩٩٩ ، وفي دافوس (سويسرا) في ٢٩ يناير ٢٠٠٠ ، وباكوك (تايلاند) ١٢-١٩ فبراير ٢٠٠٠ ، وفي واشنطن (الولايات المتحدة) في = ١٦ إبريل ٢٠٠٠ ، وجنيف (سويسرا) ٢٥ يونيو ٢٠٠٠ ، وبراغ = (تشيكيا) ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠ ، ونيس (فرنسا) ٦-٧ ديسمبر ٢٠٠٠ ، وزيورخ (سويسرا) ٢٧ يناير ٢٠٠١ ، وبورتواليجري (البرازيل) ٢٥/٣٠ يناير ٢٠٠١ وجوتنبرج (السويد) ١٥ يونيو ٢٠٠١ ، وسالزبورج (النمسا) ١ يوليو ٢٠٠١ ، وجنوة (إيطاليا) ٢٠/٢٢ يوليو ٢٠٠١ ، وبروكسل (بلجيكا) ١٣-١٥ ديسمبر ٢٠٠١ ، وبورتواليجري (البرازيل) ٣١ يناير-٥ فبراير ٢٠٠٢ . راجع : إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة (عرض وتحليل) ، الأهرام اليومية ٢٠٠٢/٢/١٦ .

العظمى من سكان العالم مهمشة ولا تشارك في صياغة خيارات المستقبل . بل إن صياغة تلك السياسات تتم في سرية تامة وفي غرف مغلقة .

وفي ذلك يشار إلى اجتماعات سرية عقدتها منظمة التعاون الاقتصادي (ومقرها باريس) أواخر ١٩٩٩ كانت تدور حول عقد اتفاقية دولية للاستثمار المتبادل .. وتهدف الاتفاقية إلى تجاهل القوانين ”الوطنية“ التي تعرقل أنشطة الشركات العالمية الكبرى والقوانين التي تميز بين شركة وأخرى، بل إنها تعطي لأية شركة عالمية أحقية في مقاضاة أية دولة تستثنى شركة بعينها لتحصل على امتيازات لا تحصل عليها بقية الشركات، وخطورة ذلك أنه يسمح لتلك الشركات بجر ”الدولة“ إلى محاكم خاصة^(١) .

إن الأمر الذي يكاد يجمع عليه المحللون الآن أن الشفافية التي تحاول الدول الغربية الكبرى إجبار بقية الدول على ممارستها هي نفسها لا تمارسها^(٢)، وهو ما اتضح بانكشاف أساليب ووسائل عمل منظمة التجارة العالمية في سياتل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن دور الشركات الدولية النشاط يتعاظم يوماً بعد يوم إلى حد أن منحتها قواعد منظمة التجارة العالمية سلطات تتجاوز سلطة الدولة^(٣) .

(٤) الشركات دولية النشاط^(٤):

تعد الشركات دولية النشاط إحدى أهم الظواهر المسيطرة على المستوى الدولي^(٥) ، وقد غدت تتمتع بالقوة والسيطرة بما تعتبر معه من المؤسسات الفوقية أو العابرة للحدود والقوميات حيث تحدد استراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على مستويات تتجاوز الحدود السياسية للدول ولتتعامل مع معظم مناطق العالم^(٦) .

ويعد من أهم سمات تلك الشركات تعدد أنشطتها ودون رابطة في غالب الأحوال بين تلك الأنشطة وما ينتج عنها من منتجات، فشركة التليفون والتلغراف الدولية تملك مثلاً شركة فنادق شيراتون، وشركة ”تايم وارنر“ تشتغل في عدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهي: من استوديوهات هوليوود إلى شبكة CNN وصولاً إلى التليفزيون

(١) جميل مطر : سياتل : الحقيقة تكذب ، الأهرام ١٢ ديسمبر ١٩٩٩

(٢) د.محمد دويدار : الاتفاقية العامة لتحرير التجارة والنظام القانوني في البلدان العربية ، سالف الذكر .

(٣) جميل مطر : سياتل : الحقيقة تكذب ، مقاله السابق .

(٤) يعد من الخلط استخدام تسمية ”الشركات متعددة الجنسيات“ . فهذه التسمية تتسم بطابع أيديولوجي يرمى إلى الإيحاء بتمتع تلك الشركات بانتماءات متعددة بتعدد جنسياتها، في حين يجافي ذلك الواقع الفعلي لتلك الشركات ، إذ تظل كل منها منتمية إلى دولة بعينها ومن ثم تحمل جنسيتها .. أما عبورها للحدود الدولية فهو مسألة تتصل بنشاطها المتعدد المواقع والدول لا بجنسيتها .

(٥) في فهم هذه الظاهرة لا غنى عن الاطلاع على الدراسة القيمة للدكتور محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ١٠٧، الكويت، نوفمبر ١٩٨٦ .

(٦) د.حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي ..، مصدر سابق، ص ٢١١ .

بالكابل، وتعتمد هذه الشركات إلى تنوع شديد فى النشاط سعياً لتعويض الخسائر المحتملة فى نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى ، ودون اهتمام بالموقع الجغرافى لها دولياً .. وهى من ثم تغدو واحدة من أخطر أدوات العولمة^(١)

وقد تمكنت الشركات دولية النشاط من تركيز القوة فى أيدٍ محدودة وتهميش الفقراء إلى أبعد مدى، ومن ثم فإن المؤسسات والهيئات والشركات دولية النشاط سواء اقتصادية أو مالية أو بنكية بالإضافة إلى منظمات الجريمة كالمافيا وغيرها^(٢) كل أولئك قد غدوا يتحركون عبر حدود الدول القومية والإقليمية بحرية ألغت تلك الحدود بل وتمكنت من تجاوز القوانين الداخلية لتلك الدول .. وعلى ذلك امتلكت تلك النخب المحدودة (التى تمتلك هذه الشركات) إمكانات هائلة وحدوداً مفتوحة ، بينما الغالبية الكاسحة من سكان العالم لا يملكون لا القدرة المالية ولا سهولة الحركة^(٣) .

ولعله يجدر بالذكر أن هذه الشركات العملاقة تناهز ٢٠٠ شركة على مستوى العالم يوجد منها ١٧٢ شركة فى خمس دول فقط هى الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا^(٤) ، تزداد فى سيطرتها على الاقتصاد العالمى يوماً بعد يوم لما تملكه من إمكانات إمكانات هائلة تفوق حتى الدول المتقدمة ذاتها ، ناهيك عن الدول الضعيفة .. وتستمر تلك القوى فى التنامى خاصة مع توجه هذه الشركات العملاقة نحو التوحد والاندماج المستمر بما يخلق إلى الوجود كيانات فائقة القوة والهيمنة دولياً^(٥)

(٥) التكنولوجيا ووسائل الاتصال:

تلعب التكنولوجيا بدورها أحد أهم الأدوار فى ترسيخ عملية العولمة وانتشارها وتغلغلها فى أنحاء العالم ، عابرة الحدود القومية ومخرقة إياها لتقف الدولة عاجزة أمامها بلا قوة تمكنها من حماية خصوصياتها سواء أمنياً أو اقتصادياً أو حتى ثقافياً .

فشبكات التلفزة الدولية عبر الأقمار الصناعية أصبحت تدخل كل بيت عابرة الحدود وغارسة لمجموعة مختلفة من القيم والأفكار لا تتلاءم مع الطبيعة العقائدية لغالبية البلدان غير الغربية.. وتعمل على هدم منظومة القيم الاجتماعية والقومية السائدة فى البلدان

(١) د.محمد دياب : عولمة الاقتصاد ، العربى الكويتية ، العدد ٤٨٢ ، يناير ١٩٩٩ ص ٣٠ وما بعدها .

(٢) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان : فح العولمة ، مصدر سابق ، ص ٣٦٧ .

(٣) د.محمد رياض : العولمة ومنظمة التجارة ، الأهرام ٢٠٠٠/٤/٧ - كذلك هانس بيتر مارتين : فح العولمة :

المصدر السابق ص ٢٠٥، ٢٠٦ . الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مصدر سابق ، ص ٨٠ وما بعدها .

(٤) د.عابد الجابرى: أى دور للمنظمات الأهلية فى زمن الخصخصة والعولمة ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى

للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة، ١٩٩٧ ، ص ١ .

(٥) الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٨٠ وما بعدها حيث يقدم تقييماً لأصول بعض تلك الشركات وصور الاندماج بينها .

المختلفة (والتي مثلت خصوصيات اجتماعية وثقافية ودينية وأيضاً سياسية) لصالح النموذج الغربي ، وبصفة خاصة الأمريكي^(١) .

وقد ساهمت تلك الشبكات فى الإلحاح على غرس النموذج الديمقراطى الغربى^(٢) على نحو أدى بدول متعددة الأعراق والقوميات إلى التفكك والتناحر لتوفر فرصة كاملة للقوى الدولية للتدخل بحجة حماية حقوق الإنسان، وباتجاه تفكيك تلك الدول لصالح كيانات أصغر وأضعف. وهو الاتهام الذى أكدده سلوبودان ميلوسوفيتش الرئيس اليوجسلافى السابق (فى دفاعه أمام محكمة مجرمى الحرب فى يوجسلافيا السابقة بلاهاى) متهما الدول الغربية باستخدام هذه الدعاوى توصلنا إلى تفتيت بلاده والمسارعة بالاعتراف بالأجزاء التى انفصلت منها كدول مستقلة.

وكان هذا السيناريو قد اتبع فى الاتحاد السوفيتى ثم فى اندونيسيا ويجرى الإلحاح عليه الآن فى السودان ونيجيريا وبلدان أخرى.

هذا وتساهم شبكة الإنترنت بدور لا يغفل فى هذا السياق^(٣) وذلك فيما تقدمه من ربط للعالم بأسره وسهولة اتصال فائقة تسمح بحرية فائقة فى انتقال المعلومات والأفكار هى وشبكات الهاتف الخلوية^(٤) ، ومن ثم الدخول والخروج من وإلى أية دولة بلا قيد^(٥) . ولا يخفى أن استخدام الشبكة قد كان وسيلة هامة فى سرعة هروب رؤوس الأموال حينما حدثت الأزمة الاقتصادية فى بلدان جنوب شرق آسيا.

من ناحية أخرى فإن أقمار التجسس العسكرية وغيرها تستطيع دخول أى إقليم وانتهاك خصوصياته ودون قدرة للدول الأضعف ليس فقط على منعها بل ولا حتى العلم بوجودها. إضافة إلى اختراق الطائرات العسكرية وكذلك الصواريخ طويلة المدى للمجال الجوى للبلدان التى تمر عبرها فى ظل تخلف تكنولوجى لهذه البلدان.

ولعله يجدر بالذكر فى هذا المقام أن التكنولوجيا الغربية المتقدمة قد غدت تحقق طفرات هائلة تمكنها رويدا من السيطرة على " المادة والحياة والعقل " على نحو لم يتحقق فى التاريخ الإنسانى كله من قبل. فقد أدى اكتشاف نظرية الكم وتطوراتها إلى تحقيق الثورة الأخطر المعروفة بثورة الكم **quantume theory** ليتمكن الإنسان من فهم المادة والتحكم فيها، وحيث فتحت الباب أمام الثورتين التاليتين عليها : ثورة الحاسوب

(١) هناء عبيد : العولمة ، موسوعة الشباب السياسية رقم ١٣ ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٧٥ وما بعدها .

(٢) ميتشيو كاكو : رؤى مستقبلية : كيف سيغير العلم حياتنا فى القرن الواحد والعشرين ، عالم المعرفة رقم ٢٧٠ ، الكويت يونيو ٢٠٠١ ، ص ٤٢٣ وما بعدها ، هناء عبيد : العولمة ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٤ وما بعدها حيث يعرض لشبكة الإنترنت ونشأتها وتقنياتها وخطورتها دولياً .

(٤) عبد الرحمن توفيق : الإدارة بالمعرفة : التكنولوجيا تقود العالم ، العربى الكويتية ، رقم ٥٢ ، يوليو ١٩٩٦

(٥) هناء عبيد : العولمة ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .

(الكمبيوتر) والثورة البيوجينية. فقد قادت ثورة الكمبيوتر إلى تنمية الذكاء الصناعي إلى مستويات وآفاق مذهلة، بينما أفرزت الثورة البيوجينية اكتشاف الجينوم البشري^(١) وفي ذلك تستحوذ القوى العظمى والشركات الدولية النشاط على التكنولوجيا بكل صورها وتترك من خلفها الدول القومية في وضع تنافسي أضعف يجعلها عاجزة عن المساومة حينما يتصل الأمر بتطوير نفسها تكنولوجيا، فتقبل من ثم بشروط مخلة باستقلالها وسيادتها في نهاية الأمر^(٢).

المطلب الثاني الجدل حول مستقبل الدولة القومية

لا يحتاج المدقق إلى جهد في استكشاف أن موضوع الدولة القومية يأتي في موقع القلب من هذه السياسات المتبعة دوليا سواء من قبل الدول الكبرى التي تتخفى من وراء المؤسسات الحالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية) ، أو من قبل تلك المؤسسات ذاتها بحسب نظامها وأهدافها ، إلى جانب نشاط الشركات دولية النشاط.

فقد اتهمت "الدولة القومية" بأنها تقف حجر عثرة إزاء تحرير الاقتصاد والمجتمع الوطني في جوانبه المختلفة وربطه عالميا بغيره من المجتمعات في إطار عملية العولمة .. ومن هنا كانت المطالبة "بتراجع" دورها على مستوى الخطاب السياسي .. إلا أنه من الناحية الواقعية لم تعد الدولة تملك القدرة الفعلية لا على مواجهة حركات رؤوس الأموال ولا الأسواق المالية ولا الاقتصادية تحت ضغط الشركات دولية النشاط^(٣).

وقد ساهم صندوق النقد الدولي بدوره في اتجاه تهميش دور الدولة في الحياة العامة ، وفتح مجتمعاتها (وليس فقط الأسواق^(٤)) ، لتأتى اتفاقيات التجارة العالمية (ومنظمة التجارة العالمية) لتستكمل هذه العملية .

وقد كان واضحا أن مُنظري العولمة يرون في الدولة عائقا بحمايتها لبعض الطبقات الضعيفة اقتصاديا أو اجتماعيا، وأيضا بحماية الهويات القومية والدينية والتاريخية

(١) د.محمد رؤوف حامد : مستقبل الثورات ، العربي الكويتية ، العدد ٤٩٤ ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٢٥ وما بعدها ، ميتشيو كاكو : رؤى مستقبلية ، مصدر سابق ، ص ١٦ وما بعدها .

(٢) د.محمد عبد الشفيق عيسى : العولمة والتكنولوجيا : دراسة حالة للصناعة الدوائية ، كتاب الأهرام الاقتصادي رقم ١٧٠ ، فبراير ٢٠٠١ ، إذ ينصب في مجمله على هذا الموضوع ، مع التطبيق على صناعة الدواء .

(٣) د. أماني مسعود : الدور الاجتماعي للدولة انحسار أم استمرار ؟ ، الديمقراطية ، ص ٣٤١ ، ص ٨٦ ؛ الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٧٣ وما بعدها .

(٤) أحمد السيد النجار : الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية : نماذج للتسلط ، مصدر سابق ، ص ٣٤١ ، ص ٨٠ .

لمجتمعاتها^(١) .. ومن ثم لم يكن مستغربا أن تتعالى أصوات على المستوى الأكاديمي الفلسفي تنادى بعدم الحاجة إلى الدولة القومية^(٢).

فى ذلك دعا الفيلسوف الفرنسى جاك ديريدا (فيلسوف التفكيك الثقافى / الاجتماعى مابعد الحدائى) .. إلى التخلص من السيادة المزعومة للدولة القومية عن طريق التخلص من كل المسلمات القديمة والتقليدية لعلوم التاريخ والاجتماع والقانون والفلسفة وعلم النفس والأدب ... وديريدا فى واقع الأمر يطلب "إلغاء" الدولة والاكتفاء بمنظومة جديدة للمجتمع المدنى، تنطلق من معطيات إلغاء كل مؤسسات "المجتمع القومى" ونقض قيمه الموروثة والمستحدثة فى العلاقات بين الأجيال والأعراق والجنسين والمؤسسات والتاريخ وفى العلاقة بين البشرية والكون.. إنه يريد "إعادة بناء التاريخ" فى ضوء ذلك النقض^(٣).

ولم تكن هذه الدعوة مجرد فكرة فلسفية أكاديمية ، بل كانت تعبر عن تيار حقيقى ساد أعلى مستويات صناعة القرار فى العالم ، بما يعنى أنه يمثل موقفا واقعيا وعنصرًا يرتبط تماما بما يجرى ترسيخه من سياسات^(٤).

فقد أوضح كوفى أنان سكرتير عام الأمم المتحدة فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٩/٩/٢٠ : " أن سيادة الدولة من حيث معناها الجوهرى يعاد تعريفها بواسطة قوى العولمة والتعاون الدولى " ذلك " أن الدولة أصبحت مفهومة الآن على نطاق واسع بوصفها خادمة شعبها وليس العكس من ذلك ، وفى ذات الوقت فإن السيادة الفردية - أى الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية لجميع الأفراد كما حددتها المواثيق المعنية - اكتسبت مكانة أهم بفضل الوعى المجدد بحق كل فرد فى أن يسيطر على مصيره الشخصى " .. إنها مفاضلة بين سيادة الدولة وبين حقوق الإنسان!^(٥).

وقد استكمل كوفى أنان طرح رؤيته فى حديث نشرته واشنطن بوست فى ١٩٩٩/١٠/٢٨ تحت عنوان : "لقد حان موعد إعادة النظر فى مفهوم السيادة القديم" ، أكد فيه أنه من الواجب تحدى "الوفاق القديم" منذ جذوره فى اتفاقية "وستفاليا"^(٦) (١٦٤٨)

(١) د. عبد الباقي الهرماسى : العولمة والهوية الوطنية ، العربى الكويتية ، رقم ٤٨٢ يناير ١٩٩٩ ص ٣٥ وما بعدها .

(٢) د. تركى الحمد : الدولة والسيادة فى عصر العولمة ، العربى الكويتية رقم ٤٩٤ ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٦٥ وما بعدها .

(٣) سامى خشبه : الدولة القومية فى تاريخين مختلفين ، جريدة الأهرام ٢٠٠٠/٣/١٠ .

(٤) راجع د. محمد سعد أبو عامود : الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة ، الديمقراطية س ١ ، ص ٣٤ ، ص ٦٩ .

(٥) د. أنور عبد الملك : فى أصول مسألة القرية العالمية ، الأهرام ١٦ نوفمبر ١٩٩٩ .

(٦) أنور عبد الملك : مقاله السابق ، قارن أيضا : د. تركى الحمد : مقاله السابق .

وفى ذلك السياق ذكر فاتيسلاف هافيل رئيس جمهورية تشيكيا أمام الاجتماع المشترك للمجالس النيابية فى كندا فى ١٩٩٩/٤/٢٩ أن "الإنسانية اعترفت بأن البشر أهم من الدولة، وبالتالي فإن صنم سيادة الدولة يجب أن يذوب دون مفر .. إن حقوق الإنسان أرفع مقاما من حقوق الدول .. إن الحريات الإنسانية تمثل قيمة أعلى من السيادة الوطنية .. وبالتالي فإن المصالح القومية سوف تفرق بيننا أكثر مما تجمع .. إن الحب الأعمى لوطن كل إنسان أصبح يمثل اليوم فكرة سلفية خطيرة، ومنبعا للصراع، بل وفى الحالات القصوى يصبح مصدرا للعذاب الإنسانى غير المحدود، وفى اعتقادى أن القرن القادم سوف يشهد تحول معظم الدول من كيانات يعدها المواطنون بشكل حميم إلى كيانات "أبسط" وأكثر تحضرا ، إلى "وحدات إدارية أقل قوة" وأكثر معقولة .. وعبر هذا التحول يجب على فكرة عدم التدخل - أى فكرة أن ما يحدث فى بلد آخر لا يعنينا حتى ولو اتسع الأمر إلى المساس بحقوق الإنسان فيها - هذه الفكرة يجب أن تزول تماما وتذهب من الباب الخلفى للتاريخ" (١)

وفى ذلك السياق ذكر كوفى أنان أن : "ذلك الذى نعتبره اليوم داخليا لا يظل أمرا داخليا لمدة طويلة .. علينا أن ندرس استعدادنا للعمل فى بعض دوائر الصراع ، بينما نختر الحلول الإنسانية البديلة فى بعض الأزمات الأخرى .." (٢)

من ناحية أخرى فقد دافع تقرير دولى وضع تحت رعاية الأمم المتحدة عن مبدأ التدخل العسكرى ، مؤكدا أنه يمكن أن يصبح ضروريا لمنع عمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقى أو الطرد القسرى واغتصاب وترويع المدنيين ، ومن ثم يتم التأكيد على أن السيادة لا يمكن أن تقف حائلا أمام التدخل فى تلك الحالات (٣) .

وفى واقع الأمر فإن العولمة قد حولت السلطة من الدولة إلى الشركات دولية النشاط، وهو ما سمح للبيروقراطية الدولية بتفويض مصداقية الدولة القومية على نحو أفقد حكومات هذه الدول مشروعيتها تجاه مواطنيها، مما ترتب عليه اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسى بمختلف أشكالها، بشكل أسفر عن تراجع ديمقراطى .. وتبرز المشكلة أكثر حيث لا توجد سلطات " غير حكومية " جديدة يمكن أن تتمتع بهذه المصداقية ..

واستنادا إلى ذلك يرى البعض (٤) أنه يمكن القول إن هيمنة الدولة القومية كسلطة وحيدة وطاغية على المجتمع والاقتصاد يمكن أن تصبح استثنائية (أو هامشية)، إن لم تنته الدولة كلية فى الأمد البعيد بسبب فقدانها لوظائفها، ذلك أنه من المنظور التاريخى - وفقا لهذا الرأى - كانت القاعدة هى تعدد مراكز السلطة فى المجتمع، بينما كان تركيز

(١) د. أنور عبد الملك : مقاله السابق .

(٢) د. أنور عبد الملك : مقاله السابق .

(٣) جريدة الأهرام ، ٢٠٠١/١٢/٢٠

(٤) د. إبراهيم نصر الدين : العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ، جريدة الأهرام ١٩٩٩/٣/١٩ .

السلطة في يد حكومات الدول منذ أواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين بمثابة انحراف عن مسار التطور التاريخي^(١) .. لقد أدت عملية العولمة إلى إجبار الدول إلى التخلي على وظائفها الأساسية قبل المجتمع بشكل أفقد الدولة مبررات استمرارها ووجودها^(٢) !!

والجدير بالملاحظة هنا أننا إزاء تفكيك قسرى للدولة القومية (كنتاج للرأسمالية) ومن قبل قوى الرأسمالية ذاتها، وهو ما يختلف كلياً عن التفكك التلقائي للدولة في المفهوم الماركسي.

هذه الآراء والدعوات إنما تكشف بنحو أو بآخر أن ثمة توجهاً قوياً (يمثل أحد مكونات عملية العولمة) نحو التخلي عن العقد الاجتماعي في البلدان المختلفة، والتراجع عن فكرة الدولة القومية التي أقرت بدءاً من اتفاقية وستفاليا ١٦٤٨^(٣).

نحن إذن أمام تساؤل منطقي: ما البديل؟؟

المطلب الثالث البديل المطروح للدولة

تمثل البديل المقترح في مؤسسات المجتمع المدني كى تحل محل الدولة في المساحة التي يخلفها تراجع الدولة إن توقف الأمر عند هذا الحد، أو لتحل محلها كلية لدى أولئك القائلين بانتهاء الحاجة إليها تاريخياً.

وفي ذلك الصدد سوف نعرض أولاً لهذا البديل بوجه عام، كى نتوقف أمامه في مصر قليلاً.

(١) ونلاحظ على هذا الرأي تأثره بمنطلقات الفكر الرأسمالي الغربي وحرصه الدؤوب على فرض نمط التطور الغربي على العالم بوصفه النمط الوحيد والطبيعي للتطور .. إذ لا شك في شطط القول بأن التاريخ لم يعرف الدولة المنظمة مركزياً إلا مع أواخر القرن التاسع عشر، فذلك قصر فقط على أوروبا وحدها، أما التاريخ المصري فيعرف الدولة المركزية منذ آلاف السنين، كذلك التاريخ الإسلامي. قارن: د. طعيمة الجرف: مصدر سابق، ص ٢٣ وما بعدها؛ د. محمد عبد اللطيف: مصدر سابق، ص ٦٧ وما بعدها. د. منير البياتي: الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي، رسالة، جامعة القاهرة ١٩٧٦، ص ٣٨ وما بعدها؛ د. ثروت بدوي: النظم السياسية، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٤٣ وما بعدها.

(٢) قارن: د. السيد عليوة: حكومة الغد: مفهوم جديد للدولة القومية في ظل العولمة، جريدة الأهرام ١٩٩٩/٢/٢٣.

(٣) هانس بيتر مارتين: فخ العولمة، مصدر سابق: عن خصوصية التجربة الألمانية في هذا الصدد ٣٠-٣٣. أما عن الولايات المتحدة الأمريكية، ص ٢٢٠.، وراجع أيضاً: حسن محمد سلامة: الدولة القومية في الخبرة الغربية: النشأة والتطور، الديمقراطية، س ١. ع ٣٤. ص ٥٥. وفي ذلك السياق يمكن المقارنة مع إحدى إصدارات اليونسكو بعنوان: الأدوار المتغيرة للدولة، عدد خاص من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، رقم ١٦٣، مارس ٢٠٠٠، حيث شمل إحدى عشر مقالة انصبت جميعها على دور الدولة في ظل العولمة.

أولا - المجتمع المدني : البديل المقترح ؟؟

ليس أبلغ في الرد على التساؤل المطروح مما قدمه اجتماع لخمسمائة من قادة العالم في مجالات السياسة والمال والاقتصاد وكذلك علماء من أرجاء الأرض اختيروا بعناية والتقوا في فندق فيرومونت Fairmont - Hotel في سان فرانسيسكو الأمريكية ليكوّنوا ما وصفه ميخائيل جورباتشوف بأنه : ” هيئة خبراء جديدة .. المطلوب منها أن تبين معالم الطريق إلى القرن الحادى والعشرين، هذه الطريق التى ستفضى إلى حضارة جديدة“ (١).

لقد كان واضحا أن التزاما اجتماعيا من قبل المؤسسات الإنتاجية يعد أمرا غير وارد فى ظل الضغوط الناجمة عن المنافسة التى تفرضها العولمة. ليقع عبء الاهتمام بأمر العاطلين عن العمل على عاتق جهات أخرى (٢) . وتوقع المناقشون أن يقع عبء الأعمال الخيرية ودمج العاطلين فى جسم المجتمع على عاتق المبادرات التى يقوم بها عادة الأفراد فى مساعدة بعضهم البعض الآخر طواعية ، كالمساعدات التى يقدمها الجيران لجيرانهم والمؤسسات الرياضية لأعضائها . لقد رأى البروفيسور رستم روى Rustum Roy أحد أبرز الأكاديميين المشاركين أنه “ بالإمكان الإعلاء من شأن هذه المساعدات ، وذلك من خلال دفع مبلغ بسيط من المال نقدا للحفاظ على كرامة هذه الملايين من المواطنين ” ، وفى ذلك توقع المجتمعون أنه لن يمر وقت طويل حتى نرى فى الدول الصناعية أفرادا ينظفون الشوارع سخرة ، أو يعملون خدما فى المنازل لقاء ما يسدون به رمقهم .. ومن ثم فقد لاحظ عالم شئون المستقبل جون نايزبت John Naisbitt أن واقع المجتمعات الصناعية وما أفرزه من مستوى معيشى مرتفع لجمهور المجتمع ، ليس سوى “ حدثا عابرا فى التاريخ الاقتصادى ” (٣)

(١) من بين من حضروا تلك الاجتماعات جورج بوش الأب وجورج شولتز ومارجريت ثاتشر ، ورئيس مؤسسة CNN الذى دمج مؤسسته بشركة time warner لجعل منهما أكبر اتحاد فى مجال المعلومات فى العالم ، - كذلك حضره عملاق التجارة واشنطنون سى سيب Washington sy sip ، ومدير شركة الكمبيوتر الأمريكية ميكرو سيستمز جون جيج John Gage ، ودافيد بكارد David packard أحد مؤسسى عملاق التقنية العالمية هيولت بكارد Hewlett - pakard والبروفيسور رستم روى Rustum Roy من جامعة بنسلفانيا ، وزبجينو برجينسكى Zbiginw Brzezinski مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر وآخرون . راجع فى ذلك : هانس بيتر مارتين : فح العولمة، مصدر سابق ، ص ٢١ وما بعدها .

(٢) د.أمانى مسعود : الدور الاجتماعى للدولة ، مقالها السابق ؛ د.عبد الله هدية : الدولة والديمقراطية فى ظل العولمة ، الديمقراطية ، ع ٣ ، صيف ٢٠٠١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ٨٧ وما بعدها ؛ وقارن : د. محمد سعد أبو عامود : الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة ، مقالها السابق ، ص ٦٩ وما بعدها .

(٣) هانس بيتر مارتين : فح العولمة ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

لقد غدا لزاما على المجتمعات المختلفة - فى ظل تلك الرؤى - البحث عن صيغ بديلة عن الدولة جرّاء ما تعانيه الدولة القومية من أزمة أكدت إفلاسها على المستويات الثلاثة: الرسمى والشعبى والدولى^(١).

وقد رشح كوفى أنان سكرتير عام الأمم المتحدة فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "السيادة الفردية" بديلا عن "سيادة الدولة القومية" .. ولا تعنى السيادة الفردية سوى أن تتحول الدول من "كيانات يعبدها المواطنون بشكل حميم إلى كيانات أبسط وأكثر تحضرا .. إلى وحدات إدارية أقل قوة وأكثر معقولية" كما عبر فاتيسلاف هافيل الرئيس التشيكى^(٢).

ها هنا يمكن أن نجد التفسير فى الإلحاح على المجتمع المدنى وتنظيماته :

فبالاستفادة من الخبرة الغربية حول مساوئ الدولة القومية وسلوكياتها القسرية (التي جرى تضخيمها وإدانتها) تتلاحق الدعوات للتخلى عنها كنظام .. خاصة وأنها من ناحية أخرى تمثل العائق أمام عملية العولمة وتحرير العالم، إضافة إلى سجلها فى حقوق الإنسان.

وبالتجاهل - هذه المرة - للخبرة الغربية التى تؤكد أن الدولة القومية قامت على أكتاف المجتمع المدنى (والطبقة الرأسمالية تحديدا) وأن الرأسمالية حققت مكتسباتها حينما عمل كل من الدولة القومية والمجتمع المدنى كقوة موازنة للأخرى.. فبالتجاهل لتلك الخبرة الغربية يضع مُنظِّروا العولمة الدولة القومية هاهنا على طرف النقيض من المجتمع المدنى ، وبحيث يكون التساؤل فى خاتمة المطاف : من الأجدر بالبقاء الدولة القومية أم المجتمع المدنى؟! . وبالطبع فإن التصور جاهز ومطروح، سواء على المستوى الأكاديمى أو السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى: المجتمع المدنى! .

لكن التساؤل الجدير بالطرح فيما يتصل بالبلدان المتخلفة أنه إذا كانت الدولة القومية وهى الأكثر تماسكا وتنظيما وقدرة على توفير الغطاء الأمنى والاقتصادى والاجتماعى لمجموع مواطنيها (ولو نسبيا) قد وقفت عاجزة أمام اختراقات عملية العولمة بكل ظواهرها، فهل يمكن أن تنجح فى ذلك تنظيمات المجتمع المدنى ، خاصة وهى لم تتعد بعد الطور الجنينى فى المجتمعات المتخلفة؟؟ .

(١) د. السيد عليوه : مقاله السابق .

(٢) د. أنور عبد الملك : فى أصول مسألة " القرية العالمية " ، مقاله السابق .

يتصور الباحث أن الغاية ليست سوى تحويل مواطنى هذه البلدان إلى قطعان بلا راع ، إن لم يكن على المدى القريب - بافتراض دور للمجتمع المدني - فبالقطع على المدى البعيد عندما يتحقق الانهيار المؤكد لذلك المجتمع المدني "الوليد" فى حسابات منظرى العولمة ! .

ثانيا : المجتمع المدني فى مصر

هكذا يثور التساؤل : هل إذن انتفت علاقة التناغم ما بين الدولة وبين المجتمع المدني والتي سمحت للمجتمعات الغربية الرأسمالية بتحقيق منجزات حقوق الإنسان والديمقراطية عبر تاريخها ؟

بداية تجدر الإشارة إلى أن الإلحاح داخليا (فى مصر على سبيل المثال) على تنشيط دور المجتمع المدني وإن كان يجد له من معين فى الدعوات العالمية صوب ذلك ، فإنه أيضا يجد له مبررات عدة تجد معينها فى ظروف الحالة المصرية. فمحاولات خلق مجتمع مدنى قوى كانت بالأساس تستهدف تقوية ومساندة توسيع الديمقراطية وذلك بخلق منظمات للفئات المختلفة تمثل جماعات مصالح وجماعات ضغط ونقابات تسهم فى النهاية فى خلق رأى عام قوى مستنير، هذا إلى جانب دور هام بدأت تلك المنظمات والمؤسسات تضطلع به من توفير خدمات فى صور مختلفة كمحاولة لسد الفراغ الذى خلفه تراجع دور الدولة بعد تطبيق سياسات التحرير بدءاً من عام ١٩٩١^(١) .

وعلى الجانب الآخر فإن الدعوات إلى تنشيط المجتمع المدني فى الدول الغربية ذاتها إنما تستهدف حشد إمكانياته وتحضيره ضد "الرأسمالية المتوحشة"^(٢) والتطرف الذى أتت به تحت مسمى العولمة من أجل عقلنة سلوكياتها .. وقد آتت هذه الدعوات والضغط بعض ثمار حيث سعدت بحكومات أقل تطرفاً إلى سدة الحكم فى أوروبا والولايات المتحدة (بليز فى بريطانيا ، شرودر فى ألمانيا ، جوسبان فى فرنسا ، كلينتون فى الولايات المتحدة) والتي تبنت ما عرف بسياسة "الطريق الثالث" ، وهو اتجاه يحتفظ للدولة بدور فى ضبط الأداء الاقتصادى إلى جانب دور اجتماعى متمثل فى السياسات التوزيعية ، التي تستهدف تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية فى مختلف المجالات^(٣) .

(١) أماتى قنديل: المجتمع المدني فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٠ - ٤٠ .

(٢) بحسب التسمية البالغة الدلالة التى استخدمها الأستاذ الدكتور رمزى زكى عنواناً لأحد مؤلفاته : الليبرالية المتوحشة ، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

(٣) د. هالة مصطفى : الدولة وجدت لتبقى ، مقالها السابق ، د. مصطفى سلامة : العولمة بين التهويل والتهوين ، جريدة الأهرام ، ١٣/٨/١٩٩٩ .

فهناك إذن تمايزات جذرية ما بين تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته فى الدول الغربية الرأسمالية عنها فى المجتمعات المتخلفة ترجع إلى حادثة النشأة ومستوى النمو والتنظيم والخبرة التاريخية من ناحية، وإلى طبيعة علاقاتها بالدولة من ناحية أخرى، وأخيراً إلى الأهداف التى تستهدفها من قيامها^(١).

وبالتطبيق على الحالة المصرية^(٢) فإن المتابع يلاحظ الافتقار إلى الخبرة التراكمية التى حظى بها المجتمع المدنى فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، وهو بدوره ما تسبب فى غياب مشروع قومى أو حتى الاتفاق حول أهداف كبرى وأولويات، وذلك بالإضافة إلى الهيمنة التى مارسها بيروقراطية الدولة المصرية على مؤسسات المجتمع المدنى حتى فى ظل مرحلة الديمقراطية المقيدة (١٩٧٠-٢٠٠١).

والجدير بالذكر أن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان مثلت - كما أشرنا سابقاً - محور عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدنى، خصوصاً خلال الثلاثين عاماً الماضية، لكن الملاحظ أن هذا العمل وذلك النشاط قد مورس فى أطر ظلت محوطة بضوابط قانونية وسياسية وضغوط واقعية حدت تماماً من إمكانات التطوير الكيفى والكمى لتكوينات المجتمع المدنى ونشاطاته.. وذلك سواء أتت الضغوط من قبل سلطة الدولة، أو أنتت من داخل تنظيمات المجتمع المدنى ذاتها.

وعلى ذلك كان المجتمع المدنى فى مصر يتحرك فى ظل ضغوط متباينة المنشأ. فقد لعبت الدولة وسياساتها دور الفاعل الأساسى فى تحجيم نمو تنظيماته سواء بالتشريعات الخاصة المتعلقة بتنظيماته (قوانين النقابات المختلفة ق ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته) أو بالتشريع العام (ق ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩) أو بالقوانين المتعلقة بالنشر (ق ٩٢ لسنة ١٩٩٥). وفى ذلك نلاحظ أنه قد أدى الحكم بعدم دستورية القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ إلى حدوث فراغ تشريعى نظراً لعدم صدور تشريع جديد ينظم موضوعاته، مما مكن الدولة من التدخل بإعطاء الوزارات (الشنون الاجتماعية، القوى العاملة، التعليم، الرى) صلاحيات كبيرة للتدخل فى الانتخابات العمالية والنقابات المهنية وانتخابات نواى أعضاء هيئة التدريس، وذلك بالإضافة إلى سلطات المحافظين والأجهزة المحلية التنفيذية فى تجميد أنشطة النقابات ونواى هيئات التدريس.

ولعل ذلك المسلك السلطوى يجد تفسيره فى تنامى الدور السياسى لتلك التنظيمات ومطالبتها بالمشاركة فى صناعة القرارات ورسم السياسات العامة^(٣)، خاصة مع تنامى إفساح المجال لرجال الأعمال فى هذا النطاق.

(١) د. أمانى قنديل: المجتمع المدنى، مصدر سابق، ص ٩ - ٤٠.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٨-٤٠.

(٣) د. نجوى إبراهيم محمود: الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدنى، الديمقراطية ع ١، ص ٤٤، ص

ويجدر بالذكر أن مشاركة رجال الأعمال في صناعة القرار في مصر يأتي تنفيذاً لنص في اتفاقية مصر مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩٠^(١).

إضافة إلى ذلك فإن الدولة تضع يدها - في سيطرة وهيمنة مباشرة - على نقابات العمال (ق ٣٥ لسنة ١٩٧٦) مما أفقد المجتمع المدني إحدى أهم شرائحه نشاطاً بالنظر إلى تجارب الدول الرأسمالية الغربية^(٢).

وعلى الجانب الآخر فقد لعبت الخلافات داخل قطاعات المجتمع المدني وشرائحه دوراً خطيراً صب في وعاء توجهات أنشطة سلطة الدولة، وبحث انتهى الحال بتكبير المجتمع المدني في مصر إن لم يكن تجميده فعلياً^(٣).

مفاد ذلك أن المجتمع المدني في مصر - رغم محدوديته زمنياً وكما وكيف - يقف على مدى العقود الثلاثة الماضية على طرف نقيض من سلطة الدولة .. حيث تركزت نشاطاته حول حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة في صناعة القرار وهي الدائرة التي تحظر عليه سلطة الدولة ارتيادها، إضافة إلى أن بعض قطاعاته قد واجه ضعفه التمويلي بالالتجاء إلى تمويل خارجي (هادف بالطبع في أغلبه !) وهو ما انتهى بتلك التنظيمات إلى التجميد فعلياً وقانونياً .

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع المدني في عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

اختلف عالم ما بعد عن عالم ما قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ !

تكاد تجمع التحليلات على المستويات المختلفة على ذلك . فقد كانت انفجارات نيويورك وواشنطن قد طالعت رموز العولمة الأساسية^(١) ، وإعلاناً بإمكانية ضرب قائدها الأعظم في عقر داره وفي مقتل .. ولن يبتلع الأسد الجريح جراحه على المدى القريب .

(١) راجع بحثنا : " انعكاسات تبني سياسات ليبرالية على منظومة القانون العام التشريعية " بحث مقدم إلى مؤتمر " تطوير الدراسات القانونية في المنطقة العربية " مركز استقلال القضاء والمحاماة ، القاهرة ، إبريل ٢٠٠٠ ، كذلك د. أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

(٢) أحوال مصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٤٤ س ٤ ، خريف ٢٠٠١ حيث تخصص ملف العدد تحت عنوان : " الطبقة العاملة المصرية لماذا انهارت؟ " حيث شمل إحدى عشر مقالة حول الجوانب المختلفة للموضوع ومن بينها : محمد جمال إمام : مأزق الديمقراطية النقابية في مصر ، ص ٤٢ ؛ صابر بركات : النقابات والعمال ، ص ٥٢ وغيرها .

(٣) د. نجوى إبراهيم محمود : مقالها السابق .

الإ أن الجدير بالرصد هو التغييرات الحادة فى سياسات الدول الرأسمالية الغربية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . وفى ذلك سوف نحاول تقديم عرض موجز لتلك التغييرات لنلحقها بالنظر فى موضع الدولة القومية والمجتمع المدنى فى ظل مرحلة مابعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

المبحث الأول

سياق الأحداث بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

يمكن للمتابع أن يرصد مجموعة من التحولات الهامة فى هذا الصدد وحيث نجملها فيما يلى :

☆ التشدد فى قبول السفر والهجرة إلى الدول الغربية وإغلاق للحدود، حتى فى وجه السلع خشية ما قد تحمله من جراثيم واعتداءات بيولوجية !! ، أو أن تكون ذات صلة بمنظمات وجماعات إرهابية^(١) .

☆ انهيارات لأسعار الأسهم والبتروىل وتخبط السوق المالى والاقتصادى الدولى وتخفيضات متتالية لأسعار الفائدة وردود أفعال متبادلة^(٢) .

ويشير البنك الدولى إلى أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة ؛ حيث يذكر أنها تتمثل فى :

- ١- التأثير سلبا على معدلات النمو وخاصة فى الدول النامية مما يعنى مزيدا من الفقر.
- ٢- انخفاض حركة التجارة العالمية نظرا لزيادة تكلفتها بسبب ارتفاع رسوم التأمين وتأخر نقل البضائع نتيجة تشديد الإجراءات الأمنية فى المطارات والموانئ .
- ٣- زيادة أسعار المدخلات المستوردة واحتمال تأخر وصولها مما يتطلب زيادة المخزون منها وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج الصناعى .

(١) هل تؤدى الانفجارات الأمريكية إلى تغيير ملامح العولمة ؟ تحقيق صفاء جمال الدين ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠١/١١/١٦ .

(٢) د.احمد السيد النجار : آثار الأزمة الأمريكية على اقتصاد العالم ، الديمقراطية، ع٥ ، شتاء ٢٠٠٢ ، ص١٤٥ وما بعدها .

(٣) د.محمود عبد الفضيل : ما بعد حرب الإرهاب ، المصور ، ٢٠٠١/١٠/١٣ ؛ نيرمين السعدنى: أحداث سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاديات الناشئة ، السياسة الدولية ، المصدر السابق ، ص١٧٨ ؛ خالد عبد العزيز الجوهري : تداعيات أحداث الثلاثاء الأسود على صناعة النقل الجوى العالمية وانعكاساتها ، السياسة الدولية ، المصدر السابق، ص ١٨٥ .

٤- انخفاض تدفق رؤوس الأموال للدول النامية نظرا للمشكلات التي تعاني منها الأسواق المالية في هذه الدول .

٥- سيادة موجة من الكساد تمتد لتشمل دول العالم حيث ينخفض النمو العالمي من ٢,٤% عام ٢٠٠١ إلى ١,٤% بعد أن كان ٤,٧% عام ٢٠٠٠^(١) .

وتكاد توقعات صندوق النقد الدولي تتطابق مع توقعات البنك الدولي في هذا الصدد^(٢) .

☆ تصاعد النزعة القومية اليمينية المتطرفة في كافة البلدان للمطالبة بالانكفاء على الذات خشية الآخر^(٣) .

☆ تراجع مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لصالح ملاحقة الإرهاب في أشخاصه وفي تمويله^(٤) .

☆ وفي ذلك الصدد يشار إلى قرار مجلس الأمن الدولي حول مكافحة الإرهاب رقم ١٣٧٣ في ٢٠٠١/٩/٢٨ ، والذي وفر غطاءً قانونياً دولياً لملاحقة حركة الأشخاص وحركة الأموال عبر الحدود وعبر العالم وأعطى ما يشبه التفويض القانوني للولايات المتحدة لتفعل ما تشاء في هذا الصدد ، ناهيك عن التفويض الممنوح وبإطلاق الذي رقى إلى حد المبالاة من قبل كافة الدول لتفعل كل "ما تراه مناسباً للدفاع عن نفسها" ضد "الإرهاب" ، بل إن وزير الدفاع الأمريكي قد اشتط في تصريحاته إلى حد التأكيد أن الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى تفويض لضرب أي دولة أخرى غير أفغانستان .

☆ وفي ذلك يشار إلى القائمة الصادرة عن المنظمة الدولية وتلك الصادرة عن الولايات المتحدة لتحديد الجماعات والمنظمات المعدة لجماعات إرهابية تتعين ملاحقتها في أشخاصها وأموالها عبر العالم^(٥) .

(١) راجع في ذلك : نهى الجبالي : الأبعاد الاقتصادية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، السياسة الدولية ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٢) تقرير لصندوق النقد الدولي صادر في ٢٠٠١/١٢/١٨ عن أحوال الاقتصاد العالمي . جريدة الأهرام ٢٠٠١/١٢/٢٠

(٣) د. أحمد الغندور ، ما بعد حرب الإرهاب ، المصور ، ع ٢٠٠١/١٠/١٢ .

(٤) د. صلاح عبد الكريم : ما بعد حرب الإرهاب ، مصدر سابق ، نجلاء ذكري : الإرهاب والعولمة ، جريدة الأهرام ٢٠٠١/١١/١٦ .

(٥) هناك في واقع الأمر أربع قوائم أمريكية للإرهاب صدرت وفقاً لما يسمى قانون باتريوت الذي أقره الرئيس بوش في أكتوبر ٢٠٠١ . فهناك قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية" ، وقائمة لوزارة الخزانة ، وقائمة لوزارة الخارجية باسم "جماعات إرهابية أخرى" وهي لا تخضع لإجراءات قانونية ، والأخيرة هي "قائمة استبعاد إرهابية" . الأهرام ٢٠٠١/١٢/٨ .

☆ وفى ذلك السياق منح الرئيس الأمريكى صلاحيات مطلقة للشرطة للقبض على أى أشخاص والتحفظ عليهم وتعذيبهم لمجرد الاشتباه، وهو الأمر الذى انتقدته منظمة العفو الدولية فى رسالة إلى وزير العدل الأمريكى^(١)، بل وإحالتهم إلى محاكم عسكرية سرية ، رغم ما أثاره هذا القرار بإنشاء هذه المحاكم من انتقادات واسعة النطاق داخل الولايات المتحدة ، ناهيك عن القانون الذى يسمح للإدارة بالتنصت على من تعتبرهم إرهابيين ، إذ ثارت المخاوف من عودة المكارثية من جديد إلى الولايات المتحدة^(٢) .

☆ فرض الوصاية التامة على وسائل الإعلام بتحديد ما يسمح لها وما لا يسمح لها أن تقدمه من مواد إخبارية وغيرها .. والعقاب الصارم على المخالف^(٣)!! . وفى ذلك احتكرت الإدارة الأمريكية جميع صور الأقمار الصناعية التى تلتقطها شركة "سبيس ايماجينج" من قمرها "إيكونوس" مما حرم وسائل الإعلام - أمريكية وأجنبية - من الوثائق المتعلقة بالحرب فى أفغانستان^(٤) .

☆ تصاعد الأصوات المنادية بضرورة الاهتمام بقضايا مثل فلسطين ، وحقوق الأقليات والاهتمام بحقوق الشعوب المتخلفة (والتى خضعت للاستعمار سابقا) فى توزيع عادل لثمار العولمة ، باعتبارها المولد الأساسى لكراهية الغرب والإرهاب^(٥)

المبحث الثانى

موقع الدولة والمجتمع المدنى فى عالم ما بعد ١١ سبتمبر

كانت الظروف عشية انفجارات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (فى نيويورك وواشنطن فى الولايات المتحدة) تصب فى مجرى الداعين إلى التخلص من الدولة ومن شبح سيادتها الذى كان يعرقل حركة الأموال والتجارة والأشخاص والمعلومات عبر حدودها .

فقد كان التركيز على فتح هذه الحدود أمام حرية تبادل المعلومات والثقافات، إلى جانب فتح الأسواق وتحرير التجارة ورفع القيود على دخول الاستثمارات من وإلى كافة البلدان دونما قيد، وكذلك تيسير حركة الأشخاص والسياحة عبر العالم.

(١) جريدة الأهرام ٢٩/١١/٢٠٠١

(٢) الأهرام ١٨/١١/٢٠٠١ ، ٨/١٢/٢٠٠١ .

(٣) ويأتى ضرب موقع قناة الجزيرة فى أفغانستان مثالا قويا على ذلك ، خاصة أنها رفضت الالتزام بالحظر الإعلامى المفروض من قبل الإدارة الأمريكية على أخبار الضربات لأفغانستان .

(٤) الأهرام ، ٢١/١٠/٢٠٠١ .

(٥) وتأتى فى مقدمة هذه الدعوات دعوة الرئيس مبارك. حيث دعا إلى التعامل المتوازن فى حل قضية الشعب الفلسطينى والشعوب الأخرى المستهدفة كحل وحيد منطقى ، وإلا فإن أجيالا اشد شراسة مما يسمى الإرهاب (!!) سوف تولد.

وقد ساهمت وسائل الإعلام في غرس مجموعة من الثقافات تمثل موروثات للفكر الغربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان بما جعل الكثير من الشعوب (الواقعة تحت سطوة حكومات تفتقر إلى المشروعية) تتطلع إلى ممارسة حقوقها في ضوء مساندة من القوى الدولية التي كانت تحرص على أن تبدو في صورة الراعي لتلك الحقوق.

هكذا نشطت منظمات وجمعيات ومؤسسات أهلية في البلدان النامية لتمارس دورا في العمل الاجتماعي والثقافي والسياسي .. وتلقت تلك الجمعيات والمنظمات دعما هائلا (ماليا وسياسيا) من خارج تلك البلدان إلى الحد الذي قويت معه شوكتها لتصل إلى حد مصارعة مراكز السلطة في بلدانها .

ثم وقعت أحداث الثلاثاء الأسود !

وتحدث المفارقة المريرة: فالولايات المتحدة ذاتها (قلعة الديمقراطية!) تلتف على كل القيم المدعى بها.

هكذا غدا الاعتقال لمجرد الاشتباه قاعدة. ومجرد الانتماء إلى جماعة عرقية أو دينية بحد ذاته تهمة. وأصبح تعذيب المعتقلين مباحا للحصول على أية معلومات. إضافة إلى التنصت على المراسلات والهواتف. لقد غدا واضحا أن منظومة حقوق الإنسان الأمريكية أصبحت تفتقد إلى مضمون! .

وبطبيعة الحال فإن كل القطاعات التي كانت نشطة في البلدان النامية والمدافعة عن قضايا الاستقلال والتنمية والعدل وغيرها من الحقوق قد أضحت بين عشية وضحاها مصنفة ضمن الجماعات الإرهابية ، وأصبح من واجب الدول - بل ومن التزاماتها القاطعة - أن تلاحقها ، وأصبح لزاما على الدول أن تساهم في تقديم كل ما لديها من معلومات حول أشخاص ومنظمات تعتبرهم إرهابيين ، وذلك من أجل تكوين قاعدة بيانات عن الأفراد والمنظمات المشتبه في تمويلهم نشاطات إرهابية وذلك بالتعاون مع الشرطة الدولية "الانتربول"،^(١) .

والخطورة في الأمر أن توصيف "الجماعة الإرهابية" قد احتوى أسماء منظمات لايتور جدل حول مشروعية أهدافها ونشاطها كحزب الله وحماس الفلسطينية اللتان تمارسان حقهما في مقاومة المحتل .

وقد أمعنت الولايات المتحدة في سلوكها فضغطت بعنف على الدول المختلفة من أجل ملاحقة تلك الجماعات وتسليم أعضائها وإلا تعرضت لما تعرضت له أفغانستان . وقد كانت تلك الممارسات في نهاية الأمر تراجعاً عن الدعوات السابقة لتسهيل حرية الحركة عبر الحدود للأشخاص والأموال وتضييق نطاق سلطة الدولة في كل المجالات، إذ غدا مطلوباً من هذه الدول أن تضع يدها وبقوة على كل شبر من حدودها ومن إقليمها، وأن

(١) الأهرام ٢٠/١٢/٢٠٠١ .

تمارس رقابة حقيقية على دخول وخروج الأشخاص والأموال، وفي ظل دعم مالى وعسكرى وتكنولوجى كامل من الولايات المتحدة.

وفى ذلك يشار إلى ما اتخذته اليمن من إجراءات خشية التعرض للتهديدات الأمريكية، وكذلك باكستان .. إذ يقدمان الصورة الأوضح فى هذا الصدد. وإلى جوار حالتى باكستان واليمن ترد حالات كالسودان وإيران ولبنان.

ويجدر بالملاحظة أن الولايات المتحدة قد قدمت دعما قويا بصور مختلفة لمجموعة من البلدان لتنفيذ مطالبها فى ملاحقة المطلوبين، فى حين كانت تلك البلدان حتى عشية انفجارات سبتمبر تتهم بكونها حكومات دكتاتورية لا تستند إلى قاعدة شعبية، وتهدر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولعل التحول الأمريكى فى السلوك تجاه باكستان يقدم أوضح الصور على ذلك إلى حد إلغاء كافة العقوبات التى كانت قد وقّعت عليها عقب إجرائها لتفجيراتها النووية، وعقب استيلاء الجنرال مشرف على الحكم عسكريا !! .

غاية القول أن الدولة - بعدما كانت تلاحق إلى أضيق أركان الصورة فى ظل العولمة - غدا مطلوبا منها أن تمسك بزمام الصورة ذاتها وبقوة بعد انفجارات سبتمبر ٢٠٠١... أما منظمات المجتمع المدنى ومؤسساته بعدما كانت اللاعب المرشح كبديل للدولة فى ظل العولمة، فقد انقلبت عليها الأحداث لتلاحق كل القوى الدولية والمحلية تنظيماؤها وكوادرها وأموالها، ودون تفرقة ما بين تلك المنظمات فى أهدافها ووسائلها، لتعود مؤسسات المجتمع المدنى وتنظيماته وتتخفى من وراء ستار خشية البطش حتى فى قلعة الديمقراطية ذاتها.

نعتقد إنه ارتداد حقيقى على كل قواعد اللعبة التى أرسنها العولمة.

الخاتمة

عرضنا - فى ثنايا بحثنا - للدولة والمجتمع المدنى فى سياق التطور التاريخى للمجتمعات الرأسمالية الغربية. ورأينا كيف أن ظاهرة الدولة قامت لتلبية حاجة تاريخية للنظم الرأسمالية ، هى وظاهرة المجتمع المدنى سواء بسواء ، وإن اختلفت مبررات خلقهما وأدوارهما عبر تاريخها .

وقد رأينا أن الدولة والمجتمع المدنى لم يوضعا - بشكل قاطع - على طرفى نقيض إلا بنهاية سبعينيات القرن العشرين، حيث نودى بانتهاى الدور التاريخى للدولة القومية بما لا يبرر استمرارها، ومن ثم ألحت دعوات - مختلفة الانتماءات والأهداف - على إحلال تنظيمات المجتمع المدنى محل الجزء الأعظم من نشاط الدولة، إن لم يكن كله.

وقد كان سياق الأحداث يصب فى ذلك الاتجاه إلى أن وقعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتعود عقارب الساعة دراماتيكيًا إلى الوراء.

فهل فهم الغرب الرسالة؟؟

نعتقد فى أن صانع القرار فى الغرب الرأسمالى لم يفهم الرسالة التى قدمتها انفجارات ١١ سبتمبر ٢٠٠١^(١). فبينما كان متصورا أن رأى العام فى هذا البلدان يحقق تطورا فى اتجاه فهم ما يجرى ، فإن صانع القرار ظل متمسكا بدور رجل الغرب المتحضر فى تمدين ”الأخر“ الغوغائى ، وباعتبار ذلك الدور يمثل ”حربا مقدسة“ ، أو ”صليبية“

(١) سعيد عكاشة : كيف أدرك الأمريكيون أحداث سبتمبر؟ الديمقراطية ع ٥ شتاء ٢٠٠٢ ، ص ١٣٩ وما بعدها ؛ د.أسامة الغزالي حرب : هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١؟ السياسة الدولية ، ١٤٧٣ يناير ٢٠٠٢ ، ص ١٤ .

تجاه قوى "الإرهاب وأعداء الديمقراطية والتمدين" .. وهى المقولات التى استخدمها بوش وبيرلسكونى ومارجريت ثاتشر، وهى فى ذاتها اللغة التى استُغِدَّتْ أكثر فأكثر غالبية الشعوب ضد الغرب، خاصة فى العالم الإسلامى^(١).

إن تصور أن الحفاظ على حضارة الغرب المتمدين وما أفرزته من مكتسبات وحرريات (وبخاصة العولمة) يمكن أن يتم بمجرد القضاء على حركة واحدة كطالبان أو تنظيم ما كالفاعدة إنما يحمل فى طياته جهلاً كبيراً وخطراً أكبر^(٢) :

- فهو جهل لإصرار الغرب - من ناحية - على رؤية ذاته الصاحب الوحيد لرسالة المدنية ، فى حين لا يعدو "الأخر" سوى غوغاء "يجب" تمدينهم، وبالطبع عسكرياً !! و جهل- من ناحية ثانية - لأنه يُعجزه عن رؤية مصادر الخطر المتعددة وبالتالي تقدير حجمها الحقيقى.

- وهو خطر لأنه يفاقم من أسباب الكراهية (المستفحلة أصلاً) - لدى قطاعات وجماعات عديدة تم تجاهل وزنها الحقيقى ، بل وحتى وجودها^(٣) ، بما يعنى العجز عن توقع مصدر الضربة القادمة .. تماماً كما حدث ، وكان هناك إصراراً على عدم فهم الرسالة (الواضحة جداً !!) .

ولذا فإن سلسلة من التوترات والأزمات مرشحة - فى تصورنا - للحدوث وبعنف أشد، بما سيزكى نزعة الانكفاء على الذات ويضع من ثم الساحة الدولية فى أزمة حقيقية .

من هنا يأتى التساؤل : هل سوف تستطيع سلطة الدولة المصرية (المفتقرة أصلاً إلى القدرة السياسية جرّاء الافتقار إلى القدرة الاقتصادية) أن تحمى المجتمع المصرى منفردة رغم ما يطال سلطة الدولة فى هذا العالم المتغير ؟؟ .

إننا فى حاجة إلى تغيير .. تغيير يسمح لدور الدولة أن ينتقل من موقف العداء إلى التناغم والتنسيق مع المجتمع المدنى . وبحيث يسمح لتنظيمات المجتمع المدنى أن تشارك - وبفعالية - فى صناعة القرار على مختلف المستويات والقطاعات ، ولكن أيضاً بالحفاظ

(١) د.حازم الببلاوى : حول أحداث أمريكا .. هل من ضوء فى نهاية النفق ؟ جريدة الأهرام ٢٣/٩/٢٠٠١ .

(٢) د. عبد العليم محمد : الرد الأمريكى .. الانتقام وحده لا يكفى ، جريدة الأهرام ٢١/٩/٢٠٠١ .

(٣) سامى خشبة : الجريمة بين المدنية والبربرية .. فى طوفان الميديا ومنطق الحرب ١ ، جريدة الأهرام ٢٨/٩/٢٠٠١ .

على دور قوى للدولة .. إذ ستبقى مجتمعاتنا فى حاجة دائما إلى دولة قوية^(١) تتبنى مشروعا نهضويا متكاملأ أملا فى مستقبل أفضل ..

فلا مناص من التكتاف من ناحية لتقوية الدولة فى بلادنا ، ولتقوية المجتمع المدنى من ناحية أخرى ، فى إطار جهد تبادلى يسهم فيه كلاهما فى بناء علاقة جديدة تستند إلى احترام متبادل وتناغم وتناسق لتحقيق المصلحة العليا للوطن ، فى ظل أهداف عليا ومشروع قومى واضح المعالم.. وهى بالطبع مهمة ليست هينة وإن كانت غير مستحيلة.

ففى ظل الواقع القائم دوليا لا يمكن تصور دولة قوية دونما ارتباط حقيقى لها بالقاعدة الشعبية التى تعطيها المشروعية الحقيقية والقدرة التفاوضية الفاعلة لتعظيم الفوائد من العلاقة بالقوى الدولية.

لكن هذا الطرح يفترض الالتفاف حول مشروع نهضوى وطنى .. مدعوما برأى عام قوى مستنير، قادر على وضع ضوابط على حركة سلطاته العامة، وعلى دعم تلك السلطات فى مواجهة الخارج وضغوطه من ناحية أخرى.

بيد أن الجدير بلفت النظر إليه فى هذا المقام هو أن المجتمع المدنى فى حاجة إلى "ارتباط تنسيقى" مع القوى الدولية المناظرة له والتى يجمعه بها توجه مشترك بهدف موازنة مصالحنا المشتركة مع مصالح الطبقة المسيطرة والمستفيدة من عملية العولمة .. فبدون هذا التنسيق تتحول بلداننا ومجتمعاتنا غناء سيجرفه السيل لا محالة.

لكن هذا "الارتباط التنسيقى" يجب أن يجرى الالتجاء إليه فى ظل الحذر من أن يصب بنحو أو بآخر فى اتجاه تعريض الأمن القومى للخطر..

لقد أثبتت التجربة فى سيائل وغيرها أن التنسيق بين تنظيمات المجتمع المدنى فى بلدان مختلفة استطاع التأثير وبفعالية فى توجهات العولمة^(٢) رغم أن مجتمعاتنا لم تشارك بنحو أو بآخر فى ذلك^(١) .

(١) د. هالة مصطفى : الدولة وجدت لتبقى ، مقالها السابق .د. حازم الببلاوى : النظام الاقتصادى الدولى المعاصر .. ، مصدر سابق ، الصفحات ٢٢٢ وما بعدها ، د. محمد رؤوف حامد : الوطننة طريق رئيسى للتفاعل مع العولمة ، جريدة الأهرام ١٩٩٩/٥/٧ .

(٢) د. مصطفى سلامة : زعزعة العولمة ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٩/١٢/٢٤ ، د. عواطف عبد الرحمن : على هامش انتفاضة سيائل ، ثوار الانترنت ، جريدة الأهرام ١٩٩٩/١٢/٢٤ ، د. أحمد جمال الدين موسى : مصير العولمة ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٩/١٢/٢٤ ، منار الشوربجى : عولمة .. وعولمة بديلة ، جريدة الأهرام ١٩٩٩/١٢/٢٤ ، د.إيلى تكلا : بين سيائل ودافوس .. هل ينتصر "الضعفاء" جريدة الأهرام ، ٢٠٠٠/٢/١ .

فهل يمكن أن يأتي الغد القريب بجديد فى ذلك الصدد ؟

قائمة المصادر

أولا - مؤلفات عامة:

- د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن :
التطورات الدولية الجارية ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، رقم ٣٧ مارس ١٩٩١ .
- د. إسماعيل صبرى عبد الله :
وحدة الأمة العربية ، المصير والمسيرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٥٥ .
- د. أمانى قنديل :
المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ٢٠٠٠ .
- د. السيد صبرى :
حكومة الوزارة ، القاهرة ١٩٥٤ .
- أ. السيد ياسين :
الزمن العربى والمستقبل العربى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩٩ .
- د. ثروت بدوى :
النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ، وكذلك ١٩٧٤ .
- د. حازم الببلاوى :
- دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مهرجان القراءة للجميع ، ١٩٩٦ .
- النظام الاقتصادى الدولى من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، عالم المعرفة رقم ٢٥٧ ، الكويت ، مايو ٢٠٠٠ .
- د. رفعت المحجوب :
الاشتراكية ، القاهرة ١٩٦٦ .
- د. رمزى الشاعر ود. عبد العظيم عبد السلام :
النظم السياسية ، ١٩٩٦ بدون ناشر .
- د. رمزى زكى :

(١) ومع ذلك فإن ثمة بادرة تلوح فى هذا الصدد ، إذ صرح السيد نورى عبد الرازق أمين عام منظمة التعاون الأفريقى - الآسيوى بأن المنظمة بدأت فى التشاور والتنسيق مع بعض الأطراف الإقليمية والعربية لإقامة جبهة تضامن دولى فى مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة ، وذلك فى إطار المساعى المبذولة لتشكيل جبهة عالمية لمناهضة العولمة الاقتصادية . وذلك تحت مسمى "برنامج جنوب - جنوب" . جريدة الأهرام

- التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف، بدول العالم الثالث ، عالم المعرفة رقم ١١٨ الكويت ، أكتوبر ١٩٨٧ .
- الليبرالية المتوحشة ، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٣ .
- وداعا للطبقة الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨ .

د. زينب عبد العظيم :

- صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية : جوانب سياسية . دراسة للإصلاح الاقتصادى فى غانا وشيلى ومصر، كتاب الأهرام الاقتصادى ١٤٣ ، ديسمبر ١٩٩٩ .

د. صفوت عبد السلام عوض الله :

- البنك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية ، كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ٥١ مايو ١٩٩٢ .

- السياسات التكميلية لصندوق النقد الدولى وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية للدول النامية ، دار النهضة العربية، ١٩٩٣

د. صلاح الدين فوزى :

- الأنظمة السياسية وتطبيقاتها المعاصرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

د. طعيمة الجرف :

- نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم ، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨ .

- مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ، القاهرة، ١٩٧٧ .

د. عبد الحميد متولى :

- القانون الدستورى والنظم السياسية ، ١٩٥١ .

د. عبد الكريم أحمد :

- أسس النظم السياسية ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، القاهرة ١٩٩١ .

د. عثمان خليل ، د. سليمان الطماوى :

- القانون الدستورى ، ١٩٥٣/١٩٥٤ .

على حسين شبكشى :

- العولمة نظرية بلا منظر، بدون ناشر ، يناير ٢٠٠١ .

د. محمد السيد سعيد :

- الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ١٠٧ الكويت نوفمبر ١٩٨٦ .

د. محمد عبد الشفيق عيسى :

- العولمة والتكنولوجيا : دراسة حالة للصناعات الدوائية ، كتاب الأهرام الاقتصادي رقم ١٧٠ فبراير ٢٠٠١ .
د. محمد عبد اللطيف :
النظم السياسية ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٩٧ .
- د. محمد كامل ليلة :
النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧١ .
د. محمود عاطف البنا :
الوسيط فى النظم السياسية ، القاهرة ١٩٩٤ .
د. نازلى معوض (تحرير) :
الليبرالية الجديدة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ٢٠٠٠ .
د. هالة مصطفى :
النظام السياسى وقضايا التحول الديمقراطى فى مصر ، دار ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ١٩٩٩ .
د. هناء عبید :
العولمة ، موسوعة الشباب السياسية رقم ١٣ القاهرة ٢٠٠١ .

ثانيا - مؤلفات ومقالات مترجمة:

- بودون وف. بوريكو :
المعجم النقدى لعلم الاجتماع ، ترجمة د. سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ .
جان جاك روسو :
- فى العقد الاجتماعى ، ترجمة دوفان فرقوط ، بيروت د.ت .
- فى العقد الاجتماعى ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، تقديم د. حسن سعفان ، مراجعة توفيق اسكندر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠ م.
جان مارك بيوتى :
فكر جرامشى السياسى ، ترجمة جورج طرابيشى ، بيروت ١٩٧٥ .
جون كينيت جالبريت :
تاريخ الفكر الاقتصادى ، الماضى صورة الحاضر ، ترجمة د. أحمد فؤاد بليغ ، تقديم د. إسماعيل صبرى عبد الله ، عالم المعرفة ، الكويت ، رقم ٢٦١ ، سبتمبر ٢٠٠٠ .
جون لوك :
رسالتان فى الحكم المدنى ، ترجمة ماجد فخرى ، بيروت ١٩٥٩ .
راتكو فيتش بوبو فيتش ، وباسيتش بتشوليتش :

- الاشتراكية والدولة أو دور العنف في التاريخ ، ترجمة جورج طرابيشي ، بيروت ١٩٦٥ .
- شيريل بيار :
البنك الدولي ، دراسة نقدية ، ترجمة د. احمد فؤاد بليغ ، تقديم د. رمزي زكي ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، د.ت .
- مايكل د. فولى وبوب إدواردز :
مفارقات المجتمع المدني ، ترجمة د. محمد أحمد إسماعيل على ، مراجعة د. أحمد فؤاد بليغ ، مجلة الثقافة العالمية رقم ٨٦ يناير/فبراير ١٩٩٨ .
- ميتشو كاكو :
رؤى مستقبلية : كيف سيغير العلم حياتنا فى القرن الواحد والعشرين ، عالم المعرفة رقم ٢٧٠ الكويت يونيو ٢٠٠١ .
- هانس بيتر مارتن وهارالد شومان :
فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ٢٠٠٠ .
- يوجين فارجا :
رأسمالية القرن العشرين ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، مراجعة محمد ماهر نور ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .

ثالثا - مقالات :

- أحمد أبو الوفا :
المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة دولية ، أحد أوراق المؤتمر السادس لحقوق المنصورة مارس ١٩٩٩ .
- أحمد السيد النجار :
آثار الأزمة الأمريكية على اقتصاد العالم ، الديمقراطية ٥٤ ، شتاء ٢٠٠٢ .
- أحمد السيد النجار :
الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية : نماذج للتسلط ، الديمقراطية س ١ ، ع ٣ .
- د. أحمد جمال الدين موسى :
تحرير التجارة العالمية ، النظرية والواقع والمستقبل ، أحد أوراق مؤتمر حقوق المنصورة (مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية) القاهرة ٢٦/٢٧ مارس ١٩٩٩ .

أحمد عبد الحفيظ :

الدولة فى الفكر السياسى والفكر القانونى ، الديمقراطية ، مركز الأهرام
للدراستات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٣ صيف ٢٠٠١ .

د. أسامة الغزالى حرب :

هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، السياسة الدولية ع ١٤٧ يناير
٢٠٠٢ .

د. أماني مسعود :

الدور الاجتماعى للدولة : انحسار أم استمرار؟، الديمقراطية ع ٣، صيف ٢٠٠١

الحبيب الجنحاني :

المجتمع المدنى بين النظرية والممارسة ، عالم الفكر ، الكويت ، يناير /مارس
١٩٩٩ .

د. تركى الحمد :

الدولة والسيادة فى عصر العولمة ، العربى الكويتية، رقم ٤٩٤ ، يناير ٢٠٠٠ .

د. جودة عبد الخالق :

الاقتصاد المصرى والدروس المستفادة من أزمة المكسيك ، مصر المعاصرة
يناير/إبريل ١٩٨٩ .

د. حسن محمد سلامة :

الدولة القومية فى الخبرة الغربية : النشأة والتطور ، الديمقراطية ، مركز الأهرام
للدراستات السياسية والاستراتيجية العدد ٣ صيف ٢٠٠١ .

خالد عبد العزيز الجوهري :

تداعيات أحداث الثلاثاء الأسود على صناعة النقل الجوى العالمية وانعكاساتها ،
السياسة الدولية رقم ١٤٧ ، يناير ٢٠٠٢ .

سعيد عكاشة :

كيف أدرك الأمريكيون أحداث سبتمبر ، الديمقراطية ع ٥ شتاء ٢٠٠٢ .

صابر بركات :

النقابات والعمال ، أحوال مصرية ، مركز الأهرام للدراستات السياسية
والاستراتيجية ، ع ١٤٤ س ٤ ، خريف ٢٠٠١ .

د. عابد الجابرى :

أى دور للمنظمات الأهلية فى زمن الخصخصة والعولمة ، أحد أوراق المؤتمر
الثانى للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة
١٩٩٧ .

د. عبد الباقي الهرماسى :

العولمة والهوية الوطنية ، العربى الكويتية رقم ٤٨٢ ، يناير ١٩٩٩ .

- عبد الرحمن توفيق :
الإدارة بالمعرفة : التكنولوجيا تقود العالم ، العربى الكويتية ، رقم ٤٥٢ ،
يوليو ١٩٩٦ .
د. عبد الله هدية :
الدولة والديمقراطية فى ظل العولمة ، الديمقراطية س ٣٤١ ، صيف ٢٠٠١ .
د. كريم أبو حلاوة :
إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى ، عالم الفكر ، الكويت ، العدد الثالث
يناير/مارس ١٩٩٩ .
د. محمد الأمين ولد سيدى :
الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الخصخصة فى موريتانيا ، مصر المعاصرة ،
يناير/أبريل ٢٠٠٠ .
د. محمد السيد سعيد :
القومية والشركات عابرة القومية ، الفكر الاستراتيجى العربى ، س ٥ ، ١٩٤ ، يناير
١٩٨٧ .
محمد جمال إمام :
مأزق الديمقراطية النيابية فى مصر ، أحوال مصرية ، مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية ، ع ١٤٤ س ٤ ، خريف ٢٠٠١ .
د. محمد دويدار :
الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الدولية والنظام القانونى فى البلدان العربية أحد
أوراق مؤتمر (مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية) الذى
عقدته حقوق المنصورة ، القاهرة ٢٧، ٢٦ مارس ١٩٩٩ .
د. محمد رؤوف حامد :
مستقبل الثورات ، العربى الكويتية ، العدد ٤٩٤ ، يناير ٢٠٠٠ .
د. محمد سعد أبو عامود :
الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة ، الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية ، العدد ٣ ، صيف ٢٠٠١ .
د. محمد عبد السلام :
الصراعات المسلحة العربية - العربية ، كراسات استراتيجية رقم ٢٣ ، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٤ .
مها سراج الدين :
أحداث سبتمبر وتداعياتها على الاقتصادات الناشئة ، السياسة الدولية رقم ١٤٧
يناير ٢٠٠٢ .
د. نجوى إبراهيم محمد :

الديمقراطية بين الأحزاب
والمجتمع المدني، الديمقراطية، السنة
الأولى العدد الرابع، خريف ٢٠٠١ .

نهى الجبالي :

الأبعاد الاقتصادية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١، السياسة الدولية، رقم ١٤٧،
يناير ٢٠٠٢ .

نيرمين السعدنى :

أحداث سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكى، السياسة الدولية رقم ١٤٧،
يناير ٢٠٠٢ .

د. هالة حلمى السعيد :

الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصيصية فى الدول النامية مع التطبيق على التجربة
المصرية، مصر المعاصرة يناير/أبريل ١٩٩٧ .

د. هالة مصطفى :

الدولة وجدت لتبقى، الديمقراطية، العدد الثالث صيف ٢٠٠١ .

رابعاً : الرسائل

د.اسكندر غطاس : الأسس الدستورية للتنظيمات السياسية فى الدول الاشتراكية، رسالة
دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٧٢ .

د.أنور أحمد رسلان :

الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة
١٩٧١ .

د.منير البياتى :

الدولة القانونية والنظام السياسى الإسلامى، رسالة، جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

خامساً - مؤتمرات وتقارير :

- مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية، المؤتمر السنوى لحقوق
المنصورة، القاهرة ٢٦/٢٧ مارس ١٩٩٩ .

- أوراق المؤتمر الثانى لمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،
القاهرة ١٩٩٧ .

- الإصلاح الاقتصادى وأثاره التوزيعية، تحرير : د.جودة عبد الخالق، د.هناء خير الله،
إعمال مؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
٢٢/٢١ نوفمبر ١٩٩٢، دار المستقبل العربى ١٩٩٤ .

- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية - ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠١ .

سادسا - دوريات وصحف

- أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- مجلة السياسة الدولية .
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو .
- نشرة البنك الأهلي
- عالم الفكر الكويتية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
- مجلة المصور المصرية .
- مجلة العرب الكويتية .
- جريدة الأهرام اليومية (ملف العولمة لكبار الكتاب والأساتذة المتخصصين -
المتابعات الصحفية) .

سابعا - مؤلفات بلغات أجنبية :

Burdeau (G.):

- Droit constitutionnel et institutions politiques, paris, 1975 .
- Traite de science politique T.II, paris, 1967.

AMLBGRG (Carre de):

contribution a la theorie generale de l'Etat, T.I. paris, 1920.

DEBBACH (CH.), PONTIER (J.M.) BOURDON(J.) et RICCI (H.C.) :

Droit constitutionnel et institutions politiques ,
Wconomica, paris, 1990.

DUGUIT (L.):

J.J. Roussau, kant et Hegel , R.D.P. , 1918 .

DUVERGER (M) :

Droit constitutionnel , p.u.f., paris , 1956.

HAURIOU (A.) :

Droit constitutionnel et institutions politiques, paris, 1975.

HELLER AGENS :

on formal demacracy .in jhon keane: civil society and state , New York , 1988.

DOBB (M.):

studies in the development of copitalisme , Routledge & kegan , LTD, london 1954

PRELOT (M.):

instutions politiques et Droit constitutionnel , paris , 1975.

ROUSSEAU(J.J.):

contrat social , livre 1, ed. Hallwachs, 1943.

WALTER C. OPELLO & STEPHEND ROSSAW :

the nation – state and global order , Boudler : lynne Rinner pullishus , 1999.

(ouvrage collective):

La Societe civile , P.U.F., Paris,1986 .

الفهرس

- ٧ مقدمة وخطة البحث
- ١٥ الفصل الأول - الدولة والمجتمع المدني فى إطار رأسمالية ما قبل العولمة
- ١٦ المبحث الأول - الدولة والمجتمع المدني : تضاد أم تناغم ؟

- ٣٠ المبحث الثانى - ضرورة الدولة
- ٣٠ المطلب الأول - الدولة لدى ماركس
- ٣١ المطلب الثانى - الدولة لدى هيجل
- ٣٣ المبحث الثالث - إطلالة على النظرية التقليدية للدولة
- ٣٣ المطلب الأول - أركان الدولة
- ٣٤ - الفرع الأول - الشعب
- ٣٩ - الفرع الثانى - الإقليم
- ٤١ - الفرع الثالث - السلطة السياسية
- ٤٢ المطلب الثانى - السيادة
- ٤٤ - الفرع الأول - السيادة الداخلية
- ٤٦ - الفرع الثانى - السيادة الخارجية
- ٤٩ الفصل الثانى - الدولة والمجتمع المدنى فى ظل العولمة
- ٤٩ المبحث الأول - فى عملية العولمة
- ٤٩ المطلب الأول - الجدل حول تعريف العولمة
- ٥٤ المطلب الثانى - الإطار التاريخى لنشأة العولمة
- ٥٧ المطلب الثالث - الأساس النظرى للعولمة
- ٦١ المبحث الثانى - موقع الدولة والمجتمع المدنى من عملية العولمة
- ٦١ المطلب الأول - أدوات العولمة فى تأثيرها على الدولة والمجتمع المدنى
- ٦٢
- ٦٣ ١ - صندوق النقد الدولى
- ٦٨ ٢ - البنك الدولى
- ٧٠ ٣ - منظمة التجارة العالمية
- ٧٣ ٤ - الشركات دولية النشاط
- ٥ - التكنولوجيا ووسائل الاتصال
- ٧٦ المطلب الثانى - الجدل حول مستقبل الدولة القومية
- ٨٣ المطلب الثالث - البديل المطروح للدولة
- ٨٣ أولا - المجتمع المدنى : البديل المقترح
- ٨٧ ثانيا - المجتمع المدنى فى مصر

٩٣	الفصل الثالث - الدولة والمجتمع المدني في عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١
٩٤	المبحث الأول - سياق الأحداث بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١
٩٨	المبحث الثاني - موقع الدولة والمجتمع المدني في عالم ما بعد ١١ سبتمبر
١٠٣	الخاتمة
١٠٩	قائمة المصادر
١٢٦	الفهرس